الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945- قالمة-
كليـــــة العلوم الإنسانية والاجتماعية
قســـــم: التـــاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

واقع المجتمع الجزائري إبان الجمهورية الفرنسيـة الثالثة(1871- 1940)

من إعداد:
- نصيبي زهية.
- صوادقية سميحة.

الأستاذ المشرف
- د. فركوس ياسر

لجنـة المناقشـة

الاستاذ	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
عروصي عابد	أستاذ مساعد- أ-	رئيـــــــسًا	جامعـــة 8 ماي 1945
فركوس ياسر	أستـــاذ محاضر – ب-	مشرفًا ومقررًا	جامعـــة 8 ماي 1945
عمر عبد الناصر	أستاذ محاضر- أ-	عضوا مناقشًا	جامعـــة 8 ماي 1945

السنة الجامعية 2018-2019

ملحق القرار رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة التعليم العالي: قسم التاريخ

نموذج التصريح الشرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: نصيب رضية الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 10.15755 والصادرة بتاريخ 20/10/2012

المسجل بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية قسم التاريخ

و المكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج ، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير ، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: واقع المجتمع الجزائري إبان الجمهورية الفرنسية الثالثة (1946-1871)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2019/06/18

إمضاء المعني

نصيب رضية
10.15755
صادرة في 2012/10/17
هيلبوليس
2019 جوان 23

ع.ع. صالحي

ملحق القرار رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة التعليم العالي: جامعة 8 ماي 1945 قالمة - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - قسم التاريخ

نموذج التصريح الشرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: مواد فيحة سميحة الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 037.00... والصادرة بتاريخ: 2016/02/15

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية قسم: التاريخ

و المكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج ، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير ، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: واقع المجتمع الجزائري إبان الجمهورية العرسمية الثالثة (1871 - 1945)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2019/06/17

إمضاء المعني

نظرا للمصادقة على الإمضاء (أو بصمة الأصبع)
للسيد: مواد فيحة سميحة
صاحب (ة) ب. ت. و. : أو رخصة السياقة
رقم: 037.00 الصادرة بتاريخ: 2016/02/15
من طرف: ب. الركنية
الركنية في: 17 جوان 2019
ع/رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بالتفويض منه: المتصرف الإقليمي الرئيسي
إمضاء: فاطمة زهراء بوبلة

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الواقع الإجتماعي عشية قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.

المبحث الأول: القوانين الخاصة بالإمبراطورية الفرنسية الثانية.

المبحث الثاني: سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية.

المبحث الثالث: ظروف قيام نظام الحكم المدني.

المبحث الرابع: قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.

الفصل الثاني: الأوضاع الإجتماعية في الجزائر خلال الحكم المدني.

المبحث الأول: الحالة الديمغرافية في الجزائر.

المبحث الثاني: التعليم.

المبحث الثالث: الصحة.

الفصل الثالث: المجتمع الجزائري ومكوناته خلال 1871 – 1940

المبحث الأول: مكونات المجتمع الجزائري (الأسرة، القبيلة، العشيرة، العرش).

المبحث الثاني: القوانين التي فرضتها الجمهورية الثالثة لتفكيك المجتمع.

المبحث الثالث: تفكيك الملكية الجماعية.

الفصل الرابع: السياسة الفرنسية لتفكيك المجتمع الجزائري.

المبحث الأول: سياسة الاستيطان.

المبحث الثاني: قانون الأهالي (الأنديجينا) 1881.

المبحث الثالث: التجنيد الإجباري 1912.

خاتمة.

قائمة المختصرات

باللغة العربية

تر	الترجمة
تق	التقديم
مر	المراجعة
تح	التحقيق
تع	تعريب
إص	إصدار
منق	منقحة
مز	مزيدة
ط خ	طبعة خاصة
ط	طبعة
مج	المجلد
ج	الجزء
ع	العدد
ص ص	صفحات متتالية
ص، ص	صفحات متباعدة

باللغة الفرنسية

IBID	**المرجع نفسه**
P	**الصفحة**

مقدمـــــــة

مثلت سنة 1871 أوج السيطرة الإستعمارية في الجزائر، نتيجة تغيير النظام السياسي في فرنسا وتأثيره المباشر على السياسة الفرنسية الإستعمارية في الجزائر حيث قام ما يسمى بالنظام المدني الذي كان تجسيدا لرغبة عميقة طالما طالب بها المعمرين، فإنتقلت السلطة من أيدي العسكريين لتصبح بين أيدي المدنيين بنفس الصلاحيات القهرية.

حيث عرف المجتمع الجزائري في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، تطبيق لقرارات مختلفة تعلقت بنزع الأراضي أحيانا، والقيام بتجزئة الملكية الجماعية للقبائل والعروش أحيانا أخرى، ونتجت عن هذه التشريعات والقوانين تفكيك البنية الإجتماعية وتدهور الحالة المعيشية وحرمان الجزائريين من أدنى حقوقهم.

وقد تعددت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع، والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- التعمق أكثر في دراسة واقع المجتمع الجزائري إبان الجمهورية الفرنسية الثالثة 1871 – 1940.
- عدم توفر دراسات عميقة ودقيقة المتضمنة لمختلف الأساليب السياسية الفرنسية التي اعتمدتها لضرب مكونات المجتمع الجزائري.
- اهتمام الباحثين الجزائريين خاصة بالمواضيع السياسية والعسكرية والاقتصادية، أو تلك المتعلقة بالجوانب الثقافية والدينية فقط.
- نقص في معالجة المواضيع الاجتماعية.

يتناول هذا الموضوع واقع المجتمع الجزائري إبان الجمهورية الفرنسية الثالثة 1871-1940 وهو ذو أهمية خاصة باعتباره يزيح الغبار عن كثير من الأحداث التاريخية الحاسمة التي عرفها المجتمع الجزائري خلال المرحلة المدروسة، ويصور التجريح الإجتماعي الخطير، الذي تعرض له الشعب الجزائري من طرف المجتمع الأوروبي بالجزائر، كما يصور هذا البحث الوضع الاجتماعي المزري، الذي مر به الجزائريون حيث عرفوا تحولات

اجتماعية أثرت كثيرا على بنية المجتمع الجزائري، وأحدثت تغيرا مهما في العلاقات الاجتماعية التي كانت تحكم التعامل اليومي بين الجزائريين والمستوطنين.

ويهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة المجتمع الجزائري من خلال الفترة المدروسة، ويوضح سمات السياسة الإجتماعية الفرنسية التي طبقت بالجزائر، مع التركيز على أبرز المشاكل الجوهرية للشعب الجزائري.

وتتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في محاولة معرفة أهم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري إبان الجمهورية الفرنسية الثالثة؟ وللإحاطة بهذه الإشكالية من مختلف جوانبها، قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

– ما هي ظروف قيام نظام الحكم المدني؟ وما هي طبيعة الأوضاع الجزائرية في ظل الجمهورية الثالثة؟.

– وكيف تمثلت مكونات المجتمع الجزائري؟ وما مدى تفكك القوانين التي فرضتها الجمهورية الفرنسية الثالثة على المجتمع الجزائري؟.

– وهل اعتمدت فرنسا على سياسة واضحة لتقسيم الجزائريين؟

وللإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، فقد عالجناه وفق خطة تتألف من مقدمة وأربع فصول وخاتمة إضافة إلى قائمة المصادر والمراجع والملاحق، فالفصل الأول جاء بعنوان الواقع الاجتماعي عشية قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، حيث تم التطرق لأهم القوانين التي طبقتها فرنسا في عهد الإمبراطورية الثانية وسقوطها، بالإضافة إلى ظروف قيام نظام الحكم المدني، وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان الأوضاع الإجتماعية في الجزائر خلال الحكم المدني، وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث تناولنا فيه الحالة الديمغرافية في الجزائر وكذلك التعليم بكل أطواره والحالة الصحية.

أما بخصوص الفصل الثالث فقد كان بعنوان المجتمع الجزائري ومكوناته خلال 1871-1940 وتناولنا فيه مكونات المجتمع الجزائري (الأسرة، القبيلة، العشيرة، العرش)، وكذلك القوانين التي فرضتها الجمهورية الفرنسية الثالثة لتفكيك المجتمع بالإضافة إلى تفكيك الملكية الجماعية.

وبالنسبة للفصل الأخير جاء بعنوان السياسة الفرنسية لتفكيك المجتمع الجزائري الذي قسم إلى ثلاثة مباحث تضمنت سياسة الاستيطان وقانون الأهالي، وقانون التجنيد الإجباري. وقد أنهينا البحث بخاتمة استعرضنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها إضافة إلى الملاحق وقائمة المصادر والمراجع وفهرس الموضوع.

إن جهدنا المتواضع المبذول لخدمة هذا البحث تطلب منا الإطلاع على كل ما يخدم بحثنا، فكثير من الكتب احتوت في أحد فصولها على أوضاع الجزائريين في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، والتي خدمتنا بشدة منها:

* شارل روبير أجيرون، بعنوان تاريخ الجزائر المعاصر.

* بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية.

* صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الإحتلال الفرنسي.

*عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962.

*- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900.

*- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية.

*- عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830 - 1954.

أما فيما يتعلق بالمناهج المتبعة في هذه الدراسة فهو في الواقع ليس منهجا واحدا وإنما مناهج متعددة، وهذا بحسب طبيعة المادة العلمية الخاصة بكل بحث، ومن بين هذه المناهج، المنهج الوصفي الذي يعتبر ضروريا في كل دراسة تاريخية لأنه يسمح لنا بوصف

الوقائع والأحداث التاريخية وعرضها عرضا كرونولوجيا متصاعدا، وقد استخدمناه في مختلف الفصول بغية استعراض القوانين التي فرضتها السلطات الاستعمارية في عهد الجمهورية الثالثة لتفكيك بنية المجتمع الجزائري كذلك في وصف أوضاع المجتمع الجزائري.

وقد حاولنا قدر الإمكان الاعتماد على المنهج التاريخي للوصول إلى الحقيقة التاريخية بكل موضوعية.

كما استخدمنا المنهج التحليلي الذي ساعدنا في تحليل المادة الخبرية وتفسيرها حسب كل مجال من مجالات بحثنا.

وككل بحث من البحوث واجهتنا بعض الصعوبات منها:

– قلة المادة العلمية المتخصصة في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة وأن أغلب المصادر التي تتحدث عن هذه الفترة هي باللغة الفرنسية.

– طول الفترة الزمنية المخصصة للدراسة من 1871 إلى 1940 والتي عرضت الكثير من التغيرات في أساليب السياسة الفرنسية المطبقة على الجزائريين.

الفصل الأول

الواقع الإجتماعي عشية قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة

المبحث الأول: القوانين الخاصة بالإمبراطورية الفرنسية الثانية.

المبحث الثاني: سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية.

المبحث الثالث: ظروف قيام نظام الحكم المدني.

المبحث الرابع: قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.

الفصل الأول: الواقع الإجتماعي عشية قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.

المبحث الأول: القوانين الخاصة بالإمبراطورية الفرنسية الثانية:

أصدرت السلطات الفرنسية عدة مراسيم وقوانين كان الهدف منها تفكيك البنية الإجتماعية للجزائريين وإنتزاع أراضيهم، ونذكر فيما يلي أهم هذه القوانين:

- قانون 14 جويلية 1850 وقانون 06 أوت 1850:

القرار الإمبراطوري الصادر في 14 جويلية 1850 المتضمن تأسيس المدارس العربية الفرنسية في كل من المدن التالية: الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران، مستغانم[1].

- قانون 26 أفريل 1851:

صدر هذا القانون ليقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين ويشترط فيمن تمنح له قطعة أرض من 20 إلى 150 هكتار أن يشارك بمبلغ مالي في إستصلاحها[2]، ولا تصبح ملكا له إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الإستقرار بها[3].

وظل هذا القانون معمولا به حتى سنة 1861، ثم اتجهت حكومة نابليون الثالث إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة، لأعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين التي تتولى تهجيرهم من أوروبا مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية واسعة[4].

---

[1]- بوضرساية بوعزة، مريم صغير وآخرون: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، طخ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، 2007، ص 67.

[2]– آسيا بلحسين حوري: وضعية التعليم الجزائري غداة الإحتلال الفرنسي، ع7، ديسمبر 2011، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص90.

[3]– يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007،ص ص،15–16.

[4]– صالح فركوس: شهادة ايداع مشروع بحث في إطار البرنامج الوطني للبحث: التشريعات المنظمة للإستيطانالإستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، الأعضاء : صالح فركوس، محمد شرقي، رمضان بورغدة، العياشي روابحي، قاسمي يوسف، عبد المالك سلاطنية، قالمة،2010/121،ص80.

لقد استخدم الفرنسيون القانون الذي يفترض فيه أن يحمي الحقوق ليعتدوا على حقوق الأهالي في سلسلة من التشريعيات الجائرة التي لم يكن الهدف منها تنظيم الملكية العقارية كما يقول الفرنسيون بل الإستيلاء على أخصب الأراضي لتوزيعها على المستوطنين الفرنسيين[1].

- قانون 16 جوان 1851:

نص هذا القانون في مادته العاشرة على أن " **الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي وغيرهم**"، لكن الحقيقة بينت غير ذلك، فبصدور هذا القانون أصبح الجزائريون لا يحتملون العيش داخل الأرياف المحاذية للمساحات الغابية بسبب الاتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب المخالفات[2].

وبمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة، فإن 200 ألف من الأراضي الغابية و60ألف هكتار من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة[3]، كما نص أيضا على إلزامية حجز ومصادرة الأراضي الزراعية والرعوية التي تخلى أصحابها عن إستغلالها ليعطي الكولون* فرصة الاستيلاء على مزيد من الأراضي[4].

---

[1]– إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830– 1962، دار هومة، الجزائر،2002، ص125، صالح فركوس، المرجع السابق، ص 82.

[2]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص 84.

[3]–أسامة صاحب منعم: الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الفرنسية 1830–1962ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ،ع3،مج4، جامعة بابل/مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، ص224.

[4]– عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962، ج2، 2008، ص 343.

* هي طبقة جديدة خلفها المستعمر بدافع النزعة الاستعمارية والاستعلاء الاستعماري والنزعة الصليبية المقيتة، فاجتمعت لديها كل عقد النقص التي تعتبر سلوك الإستعمار الفرنسي المقيت، أنظر حسين فوزي النجار: انتصار الجزائر، مر:(أ–س) 1962، ص19

ويتألف قانون 16 جوان 1851 من خمسة فصول، الأول حول الدومين الوطني والثاني حول دومين المقاطعات والبلديات والثالث حول الملكية الخاصة والرابع حول نزع الملكية والاحتلال المؤقت من أجل المصلحة العامة أما الفصل الخامس والأخير فيتعلق بجملة من الإجراءات العامة[1].

- قانون 19 جوان 1851:

نص في مواده الثمانية عشرة من الفصل الرابع على المصادرة لأجل المنفعة العامة، تماما كما هو مرسوم أول أكتوبر 1844.

وبناءا على ما إدعته فرنسا بالمصادرة من أجل المنفعة العامة، قامت بإنشاء 146 مركزا إستيطانيا فيما بين 1836 – 1860 لاستقبال الكولون الوافدين.[2]

- مرسوم 11 جويلية 1858:

بمقتضى هذا المرسوم والمادة الثانية من مرسوم 08 سبتمبر 1859 صادرت فرنسا أراضي فلاحية كان يمتلكها مائة وستون فلاحا جزائريا لتوسيع مركز ماوسةالإستيطاني الذي بدأت أعمال توسيعية في 1876 تلبية لرغبة الكولون[3].

- مرسوم 31 ديسمبر 1859:

هذا المرسوم يؤكد على إخضاع الإسلامي إلى التشريع الفرنسي فقد نصت على سبيل المثال المادة الثالثة منه على وجوب إخضاع القضايا الجنائية إلى قانون العقوبات الفرنسية

[1]– صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830–1930)،رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ و علم الأثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013–2014،ص97.

[2]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص86.

[3]– عدة بن داهة، المرجع السابق، ص90.

كما صارت القضايا والأحكام الصادرة عن القضاة الجزائريين تترجم إلى اللغة الفرنسية[1]، بل أكثر من هذا فقد طبق على الأهالي قانون العقوبات الجماعية وغيرها[2].

– **القرار الحكومي المشترك:** الممضي من طرف الماريشالبيليسي والدوق مالاكوف في قصر الحكومة والمؤرخ في **10 أكتوبر 1861** والقاضي بتحويل المدرسة العربية الفرنسية للبنات إلى ورشة للتعليم المهني[3].

المرسوم الإمبراطوري المعروف **بقانون أعيان الدولة** المؤرخ يوم **22 أفريل 1863** المتضمن تحديد ملكيات الأعراش الفردية والمشاعة[4].

– **قانون سيناتوس كوسنيلت*22 أفريل 1863:**يعتبر نقطة تحول في التاريخ التشريع العقاري الاستعماري الفرنسي في الجزائر وهذا نظرا للنتائج التي ترتبت عنه، والتي مست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري[5].

فقد وجد الاستعمار الفرنسي في القرار المشيخي (1863) الذي أباح للجزائريين بيع ممتلكاتهم الأسلوب المنهجي لتفكيك العائلة الجزائرية المسلمة المحافظة[6].

---

[1]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص89.

[2]– رمضان بورغدة : جوانب من تطور السياسية القضائية الفرنسية الجزائر خلال الفترة 1830–1892 ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،ع4، جامعة 08 ماي 1945، قالمة (الجزائر)، جانفي 2009، ص12.

[3]– بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص73.

[4]– علي خنوف: السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري "نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي"، الميزان للنشر والطباعة، مطبعة العناصر، الجزائر، ص 71.

[5]– صالح حيمر، المرجع السابق ، ص 113.

[6]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص 102.

*هو قانون إمبراطوري في عهد نابليون الثالث، الذي مكن الأوروبيين من السيطرة على الأراضي والقاضي بتوزيع أراضي العرش الجزائرية على المستوطنين أنظر: مصطفى الأشرف: الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص17.

وأفقدها شخصيتها، وضرب عاداتها وتقاليدها المستمدة من روح الدين الإسلامي ومن تراث الحضاري الجزائري العريق.

وعلى هذا الأساس يمكن إعتبار القرار المشيخي (1863) أخطر سلاح وجه لضرب البنية الإجتماعية للشعب الجزائري وأقوى أداة وضعت بين أيدي الكولون لأنه أفسح لهم المجال للحصول على المزيد من الأراضي والتي عن طريقها يكسبون القوة والنفوذ والأمن والنجاح[1].

- **القرار الإمبراطوري الصادر في 25 أفريل 1866** بحيث أصبح متوسط المساحة الأرضية للشخص الواحد من أبناء هذه القبيلة لا يتعدى أربع هكتارات[2].

- **مرسوم 7 أوت 1867:**

في أكتوبر 1854 صدر مرسوم إمبراطوري يقضي بإعادة تكييف القضاء الإسلامي حتى يتسنى إخضاع الجزائريين تدريجيا للقانون النابليوني[3].

كما نص أيضا هذا القانون على منح الأراضي التي أتت عليها النيران مجانا للكولون الذين تحصلوا عليها عن طريق الامتياز بعد سنة 1863 ، كما أستفاد الممتلكون لأراضي غابية لم تمسها الحرائق من ثلث المساحة ، أما الثلثين المتبقيين فيحصلون عليها مقابل أسعار منخفضة – مقيدة – تتراوح بين 225– 235 فرنك للهكتار الواحد، وتسدد على عشرين قسط سنوي[4].

اشترطت المادتان الأولى والثانية من هذا المرسوم (1867/08/07) على أن يقتطع عشر المساحة الغابية لصالح الأهالي الذي سمح لهم باستعادة شرائها بغرض الاستفادة من

[1]– عدة بن داهة، المرجع السابق ، ص ص31–33.

[2]– عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص 74.

[3]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص 89.

[4]– عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 345.

خدماتها، إلا أن هذا العشر لم يكف كمجال للرعي، وهو الأمر الذي دفع بالفلاحين الجزائريين للتعبير عن استيائهم أثناء مرور اللجان المكلفة بتطبيق القرار المشيخي1863[1].

المبحث الثاني: سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية:

في الأيام الأخيرة من حكم لويس نابليون بدأ المعمرون الأوروبيون يفرضون أنفسهم على الساحة الجزائرية[2]، ويؤثرون في مجرى الأمور وخاصة أن سياسة نابليون الداخلية كانت مهزوزة والبارسيون يعارضون مشاريعه الإرتجالية[3]. وقد شعر الإمبراطور بضعفه أمام المستوطنين بالجزائر وحاول إرضائهم عن طريق إصدار مرسوم يوم 31 ماي 1870 بحيث يتحرر رؤساء العملات الثلاث في الجزائر من القيود المفروضة عليهم من طرف السلطات العسكرية[4].

وفي يوم 11 جوان 1870 أصدر الإمبراطور مرسوم آخر يسمح للمستوطنين الفرنسيين بإجراء الانتخابات في المناطق المدنية واختيار الأعضاء الذين يمثلون في المجالس العامة، وقد أثارت هذه التنازلات للمعمرين غضب الجيش والحاكم العام مكماهون الذي استقال من منصبه احتجاجامع السياسة الخضوع لضغوط المتوالية على الإمبراطور لنقل السلطة في الجزائر إلى يد المستوطنين الأوروبيين[5].في الجزائر وإعطاء السلطات المطلقة للمعمرين الأوروبيين، وبناءا على هذه المراسيم الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1870 تقرر أن:

---

[1]– عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص 345.

[2]– صالح فركوس: إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر، دار البصائر الجديدة ، الجزائر، 2013، ص 362.

[3]– جاك فريمو: فرنسا والإسلام من نابليون إلى ميتران، تر:هاشم صالح، ط، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1991، ص90.

[4]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من بداية ولغاية 1962، ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص137.

[5]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 138.

1- أن يتم إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر (التابع لوزارة الحرب) ويعوض بحاكم عام مدني*، يوضع تحت تصرفه 03 رؤساء عمالات أو رؤساء مقاطعات إدارية[1].

2- أن تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية.

3- أن يقوم الحاكم العام الذي يتم تعيينه من طرف مجلس الوزراء (لويس وزارة الحرب) بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر.

4- أن يقوم رؤساء العملات بإنشاء مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنسيين فقط وفي كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية أن تقوم بتعيين 06 مسلمين.

وفي 02 سبتمبر 1870 سقطت الإمبراطورية الفرنسية الثانية أثناء الحرب البروسية الفرسية[2]، رحب المستوطنين بسقوط نابليون الثالث لأن ذلك أدى إلى تخلصهم من السلطة العسكرية ونفوذ العسكريين الذين كانوا عقبة أمام أهدافهم وطموحاتهم.

فاستغل المستوطنون ذلك وقاموا بتمرد على السلطة العسكرية في الجزائر وطردوا الحاكم العام بالنيابة "استرهازي"، واضعين بذلك حدا للحكم العسكري في الجزائر، وأخذوا يواصلون في المدن الجزائرية الكبيرة طرد العسكريين من الحكم مطالبين بحكم المدنيين[3].

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 138.

[2]- عز الدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، 2009- 2010، ص12.

[3]- يحي بوعزيز :سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص27.

* موظف مدني كبير، يعينه مجلس الوزراء، ويتبع وزارة الداخلية الفرنسية بدلا من وزارة الحرب وينفذ أوامرها، مع إلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا بواسطة دمج شؤونها في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية في باريس، وكان يمثل أعلى سلطة في الجزائر وحلقة الوصل بينه وبين الحكومة الفرنسية ويعاونه مجلس استشاري من عشرة اعضاء، أنظر: رابح لونيسي: تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1889)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص227.

نلاحظ أن سقوط الإمبراطورية الثانية بعد هزيمة سيدان شجع على كثرة اتخاذ المبادرات حيث قاموا[1] بتعيين أدولف كريميو كمسؤول عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني، قام هذا الأخير بإصدار جملة من قرارات في شكل مراسيم لإنهاء الحكم العسكري[2].

المبحث الثالث: ظروف قيام نظام الحكم المدني:

شهدت الجزائر بعد سقوط حكم الامبراطور نابليون الثالث بفرنسا[3]، وابتداء من سنة 1870 تفاقمت المشاكل وازدادت وضعية الجزائريين سوءا على ما كانت عليه من قبل خاصة في الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية حيث تمثلت هذه الاخيرة في الظروف التالية:

1- استلاء العسكريين على الأراضي الخصبة[4] كي يصبحوا هم أسياد البلاد في القطر الجزائري و يقيموا المخططات الواسعة التي مكنت الدخلاء على البلاد من توطيد قدمهم وقهر أبناء شمال إفريقيا[5].

2- انتشار البطالة نتيجة تجريد الشعب الجزائري من املاكه وارزاقه وطرده من المناطق النائية وعدم وجود الصناعة في البلاد مع عدم توافر أسباب الحياة[6]، وكذلك انخفاض

---

[1]- عز الدين معزة، المرجع السابق، ص12.

[2]- ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918- 1938)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 78.

[3]- عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط ، دار ريحانة ، الجزائر ، 2000، ص 120.

[4]- سعود دحدي: ثورة الشريف محمد بن عبد الله في الصحراء الجزائرية،ع1، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، يونيو 2010، دوريةأكاديمية محكمة تعنى بدراسات والبحوث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المركز الجامعي الوادي، ص 136.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص137.

[6]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص15.

- أنظر الملحق رقم (01)، ص67.

الأشغال العمومية التي كانت تغذي ما بين 6 و 10 آلاف عامل، الشيء الذي سبب زيادة في عدد العاطلين عن العمل ونزوحهم إلى المدن[1].

إرتفاع نسبة الإجرام، وتفشي الآفات الاجتماعية، وغلاء المعيشة، حتى وصف أحد الجزائريين هذه الظاهرة بقوله: " **ونبهني إلى ما رأيته بعين رأسي هذه الأعوام من الزيادة في إرتفاع الأسعار وغلاء الأقوات حتى بلغ رطل البصل المكروه مائة فرنك، كما رأيت صبيانا ذكورا وإناثا لا يتجاوزون أربعا أو خمسا من أعمارهم يتقاطرون ويتزاحمون على سلل وصناديق الزبل وسقط المتاع ويلتقطون من تلك الصناديق نفضات الموائد للإقتيات**"[2].

3- الأزمة الغذائية الحادة التي تمثلت[3] في مجاعات 1867-1868 التي أودت بحياة 500.000 شخص أي خمس سكان الجزائر تقريبا، خاصة إن أخذنا بعين الاعتبار بأن هذه الكارثة قد وقعت بالأرض الخصبة، وهذا ما يؤكده أحد الفرنسيين بقوله: " **منذ صدر قانون سيناتوس كونسيلت 1863 ضربت المجاعة الجزائر، وصار العرب يموتون بالجملة**"[4] ، نتيجة إنخفاض المردود الزراعي الذي كان يعتمد عليه الأهالي بشكل كبير.

ففي الفترة الممتدة من 1866 إلى 1872 إرتفع عدد الأوروبيين من 220.000 إلى 279.000 بينما إنخفض عدد الجزائريين من 2.700.000 مواطن إلى 2100.000 نسمة، أي هلاك 600.000 جزائري بسبب[5] الأوبئة الفتاكة من بينهم كالكوليرا والتفيس

---

[1]-صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1984، ص32.

[2]- أكرم بوجمعة : أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، ع28، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،جامعة بابل، كلية العلوم، الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر، 2016، ص 170.

[3]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق ، ص 15.

[4]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 133.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 143.

والجفاف والجراد حيث كانت هذه الفترة من أحلك حياة الأهالي واعسرها ...لقد عانت القبائل الجزائرية معاناة قاسية جدا جراء تلك الأزمات إلى حد أن البعض منهم ينبش القبور وأكل جثث الموتى[1].

4- هلاك الحيوانات' فقد فقدوا نصف ماشيتهم (حوالي 13 مليون رأس) سنة 1867، 08ملايين عام 1870.

5- إنخفاض الإنتاج الجزائري من القمح الصلب من 83% إلى 81%من إنتاج الجزائر الكلي، وانخفض انتاج القمح اللين من 11.20% إلى 9.82% في الفترة ما بين 1867 – 1871 بينما إنتاج المعمرين في هذه الفترة إرتفع على التوالي من 88.8% إلى 90.18% من القمح اللين ومن 17% إلى 19% من القمح الصلب[2].

6- عند تعرض الجزائر لأزمة غذائية حادة[3] استغلها المستوطنون لصالحهم وقاموا بحملة إعلامية واسعة النطاق لخلق إنطباع لدى الرأي العام أن هذه الأزمة جاءت نتيجة لسوء الإدارة من طرف إمبراطورية عربية[4].

7- إصرار رجال المكاتب العربية على أن يدفع الجزائريون الضرائب إلى السلطة الفرنسية قد حطمت إرادة كل جزائري على مواجهة الإحتلال الفرنسي، بحيث لم يعد في إمكان المواطنين الحصول على القوت الضروري لبقائهم على قيد الحياة[5].

8- زيادة عدد الوفيات بين الجزائريين قد بلغ خلال 09 أشهر فقط 214603، لكن الإدارة نفسها تراجعت وأكدت أن العدد أعلى من ذلك[6].

---

[1]- صالح فركوس: شهادة إيداع مشروع بحث، المرجع السابق، ص، ص، 259، 264.

[2]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 32.

[3]- شاوش حباسي: من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، ص33.

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 154.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 154.

[6]- صالح عباد، المرجع السابق، ص33.

9- استغل المستوطنون الفراغ السياسي وقاموا بشن حملات عدائية ضد الشخصيات الجزائرية بدعوى أنهم كانوا عملاء للإمبراطور نابليون الثالث ومتعاونين مع المكاتب العربية المعادية لهم، وكانت نتيجة هذه الإضطهادات قيام ثورات مضادة للحكم المدني* قادها زعماء القبائل والشخصيات الجزائرية ذات النفوذ القوي في المجتمع الجزائري[1].

10- إنهيار السلطة السياسية في باريس ووقوع نابليون الثالث أسيرا في يد الألمان بعد معركة سيدان[2].

المبحث الرابع: قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.

أصبحت السلطة السياسية في الجزائر بقيام الجمهورية الثالثة بفرنسا في يد المستوطنين[3]، وبدأت معه بوادر قيام الحكم المدني بالجزائر رسميا والتي كانت مطلب المستوطنين منذ سنوات، وذلك من أجل إحتكار ثروات الجزائريين لفائدة المستوطنين دون سواهم ، وهو ما يمثل إقصاء نهائي بحق الجزائريين، وهذا ما تحقق للمستوطنين بعد 1870 بعد إصدار العديد من المراسيم والقوانين الفرنسية التي جاءت في صالح الحكم المدني، وأهم ما يميز هذه الفترة إلغاء منصب الحاكم العام العسكري و تعويضه بحاكم عام مدني، والذي يمثل أعلى سلطة في الجزائر[4].

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 144.

[2]- عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص137.

[3]- شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصر الغزو بداية الإستعمار (1827، 1871)، تر: جمال فاطمي، نادية الأزرق، فتحي سعيدي، حسين قرين، مرعياش سلمان،مج2، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص ص، 739-740.

[4]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص78.

وكذلك **مرسوم كريميو*** الصادر في **24 أكتوبر 1870** ، والذي نص على تجنيس جماعي لليهود ومنحهم الجنسية الفرنسية، وبذلك تحصلوا على الحقوق، وأصبح أفضل حالا من الجزائريين وشكلوا عنصرا إستيطانيا آخر إلى جانب الفرنسيين والأوروبيين[1].

كما تم إصدار مرسوم 24 ديسمبر 1870، والقضاء بإلغاء المناطق العسكرية، وتحويلها تدريجيا إلى النظام المدني، وحل المكاتب العربية وهكذا سيطر المعمرون على مقاليد الحكم بعد أن أصبح الوضع في صالحهم وقاموا بإنشاء لجان الدفاع في المدن الجزائرية لإثبات وجودهم كقوة مدنية مهيمنة من حقها إعلان استقلال الجزائر عن فرنسا، هكذا رضخت حكومة باريس لمطالبهم، وأعلنت عن قيام الحكم المدني في الجزائر في 09 مارس 1871.

وفي هذه الفترة تم أيضا إصدار عدة قوانين من بينها قانون الأهالي حيث تولى القضاة المدنيون تطبيق هذا القانون وأحكامه بداعي فرض الأمن والنظام وطبق على المستوطنين دون الجزائريين.

كان لابد من توسيع مناطق الحكم المدني وجعل الجزائر شبيهة بفرنسا حيث توسعت تدريجيا 53.446 كلم2 في نهاية 1879[2]، وبلغت سنة 1891 حوالي 128.550 كلم2[3] وذلك بفعل تشجيع الاستيطان الذي رفع من عدد المستوطنين وزاد من نفوذهم السياسي، ويقول

---

[1]– ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص78.

[2]– شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من إنتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج2، تر: محمد حمداوي ، ابراهيم صحراوي، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص34.

[3]– شارل روبير أجيرون، المرجع نفسه، ص34.

* لقد بُدِئ في تطبيق النظام المدني بعد صدور القرار مباشرة سنة 1870، تقسمت الجزائر إلى إقليمين كبيرين: إقليم الجنوب الصحراوي وإقليم التل والساحل، والفاصل الطبيعي بينهما هو السلسلة الجبلية من الأطلس الصحراوي، أنظر: خنوف علي ، المرجع السابق، ص69.

جول فيري في هذا الصدد" **في عهد الإمبراطورية كنا نحكم الجزائر عن طريق العرب ، وبعد سقوطها ومنذ 1871 وإلى غاية 1883 قمنا بتسييرها عن طريق الإستيطان..."**[1].

-خصائص الجمهورية الفرنسية الثالثة:

- رئيس الجمهورية له دور شرفي.
- ينتخب مجلس النواب بالإقتراع العام المباشر.
- ينتخب مجلس الشيوخ بالإقتراع العام غير المباشر.
- رئيس المجلس- الذي يقابله اليوم رئيس مجلس الوزراء - هو أحد الوزراء الرئيسين وليس رئيس الوزراء، أي أنه ليس رئيس الحكومة.

-سياسة المستوطنين الفرنسيين في عهد الجمهورية الثالثة:

- حصول المستوطنين الأوروبيين على فهم السياسة، أي إقامة مؤسسات مدنية تخدم مصالح هذه الفئة الأوروبية المقيمة في أرض الجزائر[2].
- التمثيل التام في البرلمان الفرنسي، وفي التجمعات والبلديات المحلية.
- ربط الإدارة في الجزائر بالوزارات المركزية في فرنسا[3].

-نقل السلطة من يد العسكريين إلى المدنيين الأوروبيين في إطار الحكم المدني.

- بيع أراضي الأعراش للمعمرين أو المستوطنين الأوروبيين والتخلص من الدواوير الجزائرية بحيث تصبح عبارة عن بلديات يقودها مسؤول فرنسي (مثلما هو موجود في فرنسا).

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 178.

[2]- عمار بوحوش، المرجع نفسه.

[3]-عمار بوحوش ، المرجع نفسه، ص ص،161-162.

* (1769 - 1880) المعروف بأدولف كريميو محامي وسياسي يهودي انتخب نائبا عاما منذ 1848، مرارا أخرها نائبا عن مدينة الجزائرفي الجمعية الوطنية الفرنسية 1871 ، تولى وزارة العدل عام 1848 ، وفي حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا من 04 سبتمبر 1870، إلى فيفري 1871، وأدار شؤون الجزائر لبضعة أسابيع دافع عن مصالح اليهود في الجزائر، أنظر: أمال معوشي: يهود الجزائر والإحتلال الفرنسي (1830- 1870) ، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، 2013، ص83

– حل القبائل والعروش العربية، أي ضرورة تحطيم البرجوازية العربية وخاصة الشخصيات الجزائرية التي تعاونت مع السلطات العسكرية وكانت تخدم نفوذ سلطات الحكم المدني.

– جعل أراضي الجزائريين ملكية فردية وجاهزة للبيع وبذلك يتمكن المستوطنون الأوروبيون من التوسع في كل مكان في أرض الجزائر.

– إقامة تجمعات سكانية في مناطق محددة للعرب.

– مصادرة الكثير من الأراضي وفرض غرامات باهضة على آل المقراني والحداد ونفيهم ، وكذلك تشجيع الإستيطان[1].

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 162.

الفصل الثاني

الأوضاع الاجتماعية في الجزائر خلال الحكم المدني

المبحـــث 01: الحالة الديمغرافية في الجزائر

المبحـــث 02: التعليم

المبحـــث 03: الصحة

المبحث الأول: الحالة الديمغرافية في الجزائر

يرى أغلب المؤرخين بأن عدد السكان في الجزائر ، كان لا يتجاوز الثلاثة ملايين نسمة سنة 1830، تاريخ دخول الجيش الفرنسي إلى الجزائر[1]، فيما يرى **حمدان خوجة** في **كتابه المرآة** ، أن عدد سكان الجزائر يقدر بعشرة ملايين نسمة[2]، وهي نسبة أبعد بكثير عن الواقع، بدليل أنه لو كان ذلك فعلا، فإننا لا نعتقد بأن الجيش الفرنسي سينجح في عملية الإحتلال.

وفي هذا الإطار، فإن بعض المؤرخين ، ومنهم "كزافييه ياكونو"، يؤكدون على الرقم الأقل من ثلاثة ملايين نسمة لنفس السبب السابق، وسيعرف النسق الديمغرافي للسكان الجزائريين في القرن العشرين تزايد مضطردا[3].

ففي الفترة ما بين 1840-1848 إنخفض عدد سكان الجزائر بحوالي 10%، أي أن الجزائر تكون خسرت من سكانها حوالي ثلاثمائة ألف نسمة[4].

وفي سنة 1856 تاريخ إجراء اول إحصاء للسكان بالجزائر، بلغ عدد السكان الجزائريين أكثر من 2307349 نسمة، وهذا دون حساب سكان القبائل ومناطق الصحراء، لأن منطقة

---

[1]- محمد قريشي: الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001- 2002، ص 35.

[2]- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تق، تع، تح: محمد العربي الزبيري، إص:عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، 2005، ص13.

[3]- محمد قريشي، المرجع السابق ، ص35.

[4]- الندوة العلمية الأولى، الطاهر عمري:الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن التاسع عشر، آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا ، مخبر البحث في الدراسات الاوروبية الانسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية ،مكتبة طريق العلم ، لعلمية الاولى في جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية ، دار الهدى ، قسنطينة ، ص148.arab.combooks4

القبائل لم تحتل إلا في سنة 1857، أما الصحراء فلم يتم إحصاء كل سكانها، وإقتصر الإحصاء على شريط ورقلة – عين الصفراء[1].

أما إحصائيات عام 1861 – 1871 فإنها تؤكد أن تعدد السكان قد انخفض من 2732851 نسمة إلى 2125052 نسمة[2]. وسبب ذلك يعود إلى الحروب والمقاومات الشعبية ضد جيوش الإحتلال، زيادة على الأمراض والأوبئة التي إنتشرت بالجزائر[3]، مثل مرض الكوليرا عام 1867، ومجاعة موسم 1869/1868 إضافة إلى الكوارث الطبيعية ، كما عرف المنتوج الفلاحي تناقصا رهيبا بسبب الجراد[4].

وكنتيجة لذلك، فقد خلفت هذه المجاعة أكثر من 500000 وفاة سكان الجزائر رغم أن هذه النسبة هي أقل نوعا من الرقم الحقيقي[5] .

– الإبادة الجماعية لسكان المدن والأرياف وخاصة بعد صدور قانون أراضي الشمل.

– الهجرة الجماعية للسكان وخاصة في المناطق التي كانت تحت الحكم العسكري مما دفع قبائل بأكملها إلى الهجرة نحو تونس والمغرب وبلاد الشام، ففي 1888م هاجرت 78 عائلة من منطقة القبائل وعمالة قسنطينة إلى بلاد الشام[6].

– هجرة اليد العاملة وخاصة مع بداية القرن العشرين حيث بلغ عدد العمال عام 1912 حوالي 3000 عامل وعام 1914 حوالي 15000 عامل[7].

– سياسة التهجير والهجرة المعاكسة وهذه السياسة بدأ بتطبيقها عام 1852 في ظل النظام الإمبراطوري حيث شرعت حكومة الإمبراطور بتهجير المجرمين والمعارضين من فرنسا إلى

---

[1]– محمد قريشي ، المرجع السابق ، ص 35.

[2]– أكرم بوجمعة، المرجع السابق ، ص 170.

[3]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص 133، مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 15.

[4]– منور العربي: تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، ص221.

[5]– محمد قريشي، المرجع السابق، ص 36.

[6]- Charles RebertAgeron, Les Algeriens musulmane et la France – 1871/1919. ET 2..paris P. U. f 1968, P1081.

[7] - Idem , P855.

الجزائر[1] وإنشاء قرى بكاملها وتوزيع أراضي مساحتها ما بين 02 إلى 20 هكتار للشخص الواحد.

ففي تيبازة مثلا إستفاد مقاول فرنسي من 2672 هكتار وذلك على حساب 96 عائلة جزائرية تم طردها من أراضيها[2] .

ونلاحظ أن حركة الزيادة الطبيعية لدى الجزائريين ، تختلف كثيرا عن تلك الزيادة التي كان يشهدها الأوروبيون بالجزائر، فقد إنطلق الجزائريون من نسبة أقل من نسبة المواليد لدى الأوروبيين[3].

وبصفة عامة فإن السكان المسلمين الذين تزايدوا بمعدل نسب سنوية بلغت 1.45% بين 1891 و 1901 ثم 1.64% بين 1901 – 1911 (1.35% بين 1921 و 1931) قد كشفوا طوال الفترة 1901–1915 عن صحة ديمغرافية متنامية ، لعل السبب في ذلك هو إنخفاض نسبة الوفيات التي تقود إلى تحسن ظروف التغذية أثناء سنوات المحاصيل الجيدة أكثر من عودتها إلى أي تقدم في المجال الصحي الذي ظل مجهولا من طرف الأهالي[4].

المبحث الثاني: التعليم

كانت الأوضاع الثقافية في الجزائر صورة حية[5] لسياسة التجهيل والتفقير التي انتهجتها انتهجتها السلطات الفرنسية منذ 1830[6]، متجهة منذ البداية للقضاء على معاهد الثقافة

---

[1]– مراد بوعياش: الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية (1919، 1962)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية "فرع التنظيم السياسي والإداري"، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2010– 2011، ص 111.

[2]– مراد بوعياش، المرجع نفسه، ص111.

[3]– محمد قريشي، المرجع السابق، ص38.

[4]– شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871–1919)، ج2، تر: م حاج مسعود، ع بلعريبي، دار الرئد الرئد للكتاب، الجزائر،2007، ص 338.

[5]– أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص170.

[6]– أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص 140.

العربية الإسلامية تمهيدا لدمج الجزائريين في الكيان الفرنسي[1] ، ومحاربة لغة البلاد وثقافتها القومية العربية ونشر اللغة الفرنسية بدلا منها[2]، وأول شيء أقدم عليه الإستعمار إستلائه على المعاهد الثقافة، والمساجد والمدارس والزوايا ثم حول معظمها إلى كنائس وثكنات[3]، وأوكل الأمر الباقي إلى أشخاص دعوا إلى طمس الوعي الوطني، ومسخ اللغة والثقافة الوطنية ، وتتميز السنوات الأولى للإحتلال بطغيان الروح العدائية وانتشار الحقد ضد ثقافة العربية حتى أن جيش الاحتلال كان يحرق كل ما يعثر عليه من كتب ومكتبات ومنها مكتبة الأمير عبد القادر[4].

رغم أن الاستعمار كان في أواخر القرن التاسع عشر مشغولا بالحروب ومواجهة الثورات الوطنية إلا أنه لم يغفل عن تأسيس مدارس فرنسية لنشر وتشجيع اللغة الفرنسية، ومقاومة الثقافة القومية العربية باعتبارها من أهم العوامل التي تساعد على إحكام احتلال البلاد وإخضاع أهلها[5].

كما عملت السلطات الفرنسية مع بداية القرن العشرين على اضطهاد المدرسين والطلبة فتعرض بعضهم إلى القتل والبعض الآخر إلى النفي حتى كادت تختفي الطبقة المثقفة[6]، وفي مقبل ذلك عمدت على تأسيس المدارس الفرنسية التي ظهرت منذ 1850 في كل من قسنطينة والجزائر ووهران وتلمسان[7].

---

[1]– أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص170.

[2]– عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر والمغرب العربي،ج1، تر: فضيلة الحكيم ، فيصل عباس، ذاكرة الناس، 2013، ص 136.

[3]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 60.

[4]– صالح فركوس: الوجيز في تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الإستقلال (814 ق م، 1962م)، ط ،مطبعة المعارف، 2015، ص200.

[5]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص60.

[6]– أكرم بوجمعة ، المرجع السابق، ص 170.

[7]– إسماعيل أحمد ياغي ، محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (قارة إفريقية) ،ج2، دار المريخ، السعودية، 1993، ص132.

ونجد أن المعمرين كانوا يقفون ضد أي مبادرة يمكن أن توجه لإنعاش الثقافة الوطنية بل كانوا يعارضون بشدة تعليم الجزائريين.

وفي هذا الصدد صرح الحاكم الفرنسي **فلورين تيرمان** (1882-1891) قائلا :" **إن تجربة دلت على أن الاهالي الجزائريين الذين أعطيناهم تعليما كاملا سوف يطالبون بحقوقهم المهضومة التي طالما عملت السلطات الفرنسية على إخفائها عنهم**"[1].

كل هذه المخاوف جعلتهم يعارضون تعليم الجزائريين في المدارس الفرنسية والتضييق عليهم وهذا ما دفع فرنسا إلى إصدار مجموعة من قوانين وتشريعات.

في يوم 24 ديسمبر عام 1904 أصدر الحاكم العام الفرنسي قرار المقضي بعدم السماح لأي معلم جزائري أن يفتح مدرسة لتعليم العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة أو الضباط العسكريين في المناطق الخاضعة للحكم العسكري ، ويشترط هذا القرار على من منحت له الرخصة أن يخضع للشروط التالية:

1- أن يقتصر تعليمه على تحفيظ القرآن الكريم فقط دون غيره.

2- أن لا يقوم بشرح آياته وخاصة التي تتحدث على الجهاد.

3- أن لا يقوم بتدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها، وتاريخ وجغرافية العالم العربي والإسلامي.

4- أن يكون مخلص للإدارة الإستعمارية ويخضع لأوامرها[2].

في 21 مارس 1908 طالب مؤتمر الزراع الفرنسيين بإلغاء التعليم الإبتدائي بالنسبة للجزائريين لأن ذلك سيكون خطرا عليهم من الناحية الإقتصادية ومن ناحية توطين الأوروبيين بالجزائر.

[1]- أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص 171.

[2]- يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص ص، 60-61.

وفي 08 مارس 1938 أصدر وزير المعارف الفرنسي قرار ينص على إعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر، ومنع تعليمها تبعا لذلك في المدارس[1].

وبناءا على هذه القوانين فقد حرم الشعب الجزائري من لغته القومية وكذلك من تعلم اللغة الفرنسية لأن هدف الإستعمار هو التجهيل وحرمان العقل من التنوير حتى لو كان بلغة غير وطنية وهكذا نجد أن المدارس التي كان عددها 36 عام 1870 انخفضت إلى 16 فقط، في ظرف عشر سنوات في عام 1880 لم يزد عدد الذين كانوا يترددون عليها على 3672 طفلا جزائريا[2].

وفي عام 1902 قرر أعضاء مجلس الوفد المالي Les Délégations Financiersتخفيض ميزانية المدارس التابعة للمسلمين بـ 15% ورفع نسبة الميزانية للمدارس الأوروبية، قال رئيس المجلس "**إننا نرفض نسبة الميزانية للمدارس الأوروبية** "، قال أيضا رئيس هذا المجلس "**إننا نرفض تخصيص الأموال والمدارس الجزائرية لأن بناء المدارس للمسلمين تعتبر عملية مكلفة وخطيرة**"[3].

ولغاية الحرب العالمية الأولى لم يزد عدد الأطفال الجزائريين الذين يترددون على المدارس إلى حوالي سبعة وأربعين ألفا، كما أنه حتى عام 1939 لم يزد عددهم إلى مائة وأربعة عشر ألف تلميذ[4].

التعليم الابتدائي:

هكذا توجهت السياسة التعليمية في ظل الجمهورية الثالثة الى إرساء قواعد التعليم الابتدائي جاعلة منه مرحلة دراسية منتقلة في أهدافها ومضامينها، وحسب المفكر الجزائري

---

[1]– محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939 ، ج1، تر: أحمد بن البار، ط، دار الأمة، 2011، ص ص،39–40.

[2]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 64.

[3]– عمار بوحوش، المرجع السابق،ص179.

[4]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 65.

أبـو القاسـم سـعد الله أن التعليم الأن اتجـه إلـى الفرنسـية الصـريحة تحـت لـواء الجمهوريـة الثالثة[1]،وهو تعليم تسيطر عليه الروح اللاتينية والمسيحية (رغم الإدعاء بأنه تعليم لائكي أو علماني)[2]، وهذه هي الفترة التي أصبح على الأطفال الجزائريين أن يقرؤوا في كتبهم بأن أجدادهم سكان الغال (فرنسا).

فالتعليم الخاص بالأهالي كان ذو طابع فرنسي شكلا ومضمونا يشرف عليه معلمين فرنسيين في أقسام خاصة تهدف لغرس فكرة القومية الفرنسية لدي الجزائريين، حيث كان هذا النظام لا يعتبر الفرد الجزائري مواطنا جزائريا، وانما يعتبره أهليا indigèneوكأنه خلق لخدمة المستعمر[3].

ويعتبر مرسوم 1883 قانون للتعليم العمومي في الجزائر الذي أكمل بمرسوم ثاني كان في 1 فيفري 1885 والذي أوصى بتأسيس المدارس الرئيسية والتحضيرية واتم بمرسوم 30 اكتوبر 1886 حول تنظيم التعليم الإبتدائي[4].

كانت هذه القوانين التي أصدرها الجمهوريين في حق تعليم الجزائريين تسير في إتجاه إدماجي[5] واضح مختلفة بذلك عن القوانين السابقة بحيث أنها نصت على إجبارية التعليم وعلمانيته وتعميمه.

وبالتالي توصل **جـول فيـري وألفـرد رامبـوا** وغيرهم من فرض المدرسة الخاصة بالجزائريين، حيث كانت سياستهم تكمن أساسا في إخضاع التعليم للإدارة الفرنسية والإبتعاد عن فكرة التعليم المشترك (عربي/فرنسي) وذلك في إطار سياستهم الإدماجية.

---

[1]– آسيا بلحسين رحوي : وضعية التعليم الجزائري، المرجع السابق، ص 66.

[2]– صالح فركوس: الوجيز في تاريخ الثقافة الجزائرية، المرجع السابق، ص 205.

[3]– آسيا بلحسين رحوي، المرجع السابق، ص 66.

[4]– آسيا بلحسين، المرجع نفسه، ص ص، 66-67

[5]– كميل ريسيلير: السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها (1962، 1830) (تعليقات جزائرية على شبه اعتراف فرنسي)، تر: نذير طيار، ط، دار كتابات جديدة للنشر الالكتروني، اغسطس ،2016، ص212 .

وفي هذا الصدد ذكر "**ألفرد درامبوا**" (A.Rambeau)" **لقد إنتهى الغزو الأول للجزائر الذي تم بالسلاح في 1871، بتهدئة منطقة القبائل، يتطلب الغزو الثاني حمل الأهالي لتقبل إدارتنا وقضائنا ، أما الغزو الثالث فسيتم بالمدرسة يجب أن تحقق المدرسة الفرنسية تفوق لغتنا على مختلف اللهجات المحلية وترسخ في أذهان المسلمين فكرة عظمة فرنسا ودورها في العلم وتستبدل الجهل والأفكار المسبقة والمتعصبة بالمبادئ الأولية للعلم الأوروبي**"[1].

وعلى العموم فإن الجمهوريين على رأسهم جول فيري الذي حاول تفهم الوضع التعليمي في الجزائر بمعالجته بإنشاء المدارس وتجهيزها في أوساط الجزائريين، وتحقيق أهدافهم السياسية[2].

التعليم الثانوي:

ففي سنة 1886، أي في عهد الجمهورية الثالثة، كان بالجزائر ثماني عشرة مدرسة ثانوية ومعهدا، أبرزها ثانوية الجزائر، ثانوية قسنطينة ، وثانوية وهران[3].

وكانت المؤسسات التعليمية الأخرى التي تقدم تعليما ثانويا تسمى بالكوليجيات أو بالمعاهد البلدية، وعددها عندئذ تسعة، يضاف إليها مدرستان حرتان وأربع حلقات (سيمنارات) ذات طابع ديني– مسيحي. وكان يتردد على هذه المؤسسات الثانوية سنة 1885–1886 من الأوروبيين 3.352، أي بمعدل 200 تلميذ لكل مؤسسة ، ومن هؤلاء يوجد 228 تلميذ من الأجانب الأوروبيين أما عدد التلاميذ الجزائريين فلا يتجاوز 115 من مجموع السكان الذي يقارب ثلاثة ملايين ونصفا، ولعل هذا يفسر دور المدرسة الإبتدائية الفرنسية الموجهة للجزائريين[4].

---

[1]– آسيا بلحسين رحوي، المرجع السابق، ص67.

[2]– آسيا بلحسين، المرجع نفسه، ص ص، 67–68.

[3]–إدريس خضر: البحث في تاريخ الجزائر (1830–1962)، ج1، دار الغرب ،2005، ص305 .

[4]– صالح فركوس: الوجيز في تاريخ الثقافة الجزائرية، المرجع السابق، ص 210.

سجلت إحصائيات عام 1889 واحد وعشرين طالبا جزائريا (21) بالثانوية الفرنسية ، و69 طالبا في سنة 1893، وارتفع عدد المحظوظين إلى 65 طالبا عام 1900[1].

ثم إزداد عام 1905 ليصل إلى 125، وظل التزايد مستمر حيث سجلت الإحصائيات 180طالبا عام 1910، وقفز إلى366 عام 1914 هذا التاريخ توجت الأكاديمية الجزائريين الفرنسيين لأول مرة في تاريخ الجزائر المستعمرة ، حيث توصل عدد الطلبة الذين تحصلوا على شهادة الباكالوريا في مسيرة تعليمية حوالي 67 طالبا.

يعد هذا التاريخ تزايد عدد الطلبة الجزائريين بالثانويات الفرنسية بشكل يلفت الانتباه فبلغ 1358 طالبا عام1940.[2]

التعليم العالي:

كانت جامعة الجزائر تشمل على أربع كليات في سنة 1879، ثم إنشاء جامعة الجزائر المركزية عام 1909 تدرس الحقوق العامة والفرنسية والنظم الجزائرية والقوانين الإسلامية وثانيها هي كلية الطب والصيدلة وثالثها كلية الآداب واللغات والجغرافيا والفلسفة والتاريخ ورابعتها كلية العلوم.

حيث تقول بعض الدراسات أن هناك بعض المحظوظين من أبناء الأهالي تمكنوا من مواصلة دراستهم العليا في المدارس الفرنسية[3] كالمدرسة العسكرية سان سير(Saint-cyr Saumur) أو البيطرة في ألفور Alfort[4].

وكذلك في كلية Mont pellier وباريس. ونقول أن الإستقرار النسبي في وتيرة مواصلة الدراسة بالجزائر بدأ يظهر مع وجود المدارس العليا بها[5]، إلا أن هناك لم يمنع

---

[1]–عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص 16.

[2]– عبد الله حمادي، المرجع السابق،ص 16.

[3]–عبد المالك مرتاض :نهضة الأدب العربي المعاصر في الجزائر 1925 –1954، ط 2 ،النهضة الفكرية ، النهضة الصحفية والأدبية ،النهضة التاريخية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1983 ، ص 28 .

[4]– عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص 17.

[5]–عبد الله حمادي، المرجع نفسه، ص17.

– أنظر الملحق رقم (02)، ص68.

بعض الطلبة من الأهالي الجزائريين من الهجرة إلى فرنسا[1]، ومواصلة تعليمهم هناك فقد أوضحت إحصائيات عام 1910 أن عدد الطلبة الجزائريين المنتسبين إلى الجامعات والمدارس العليا الفرنسية قد وصل إلى 25 طالبا حاملا لشهادة جامعية في الطب والمحاماة، أو حاصلا على شهادة التأهيل للتعليم أو خريج كلية عسكرية في صف الضباط، فكان لظهور هذه النخبة الجديدة صدى كبير في أوساط المجتمع الجزائري، حيث بلغ عدد الطلبة الجامعيين الجزائريين بالكليات الفرنسية إلى 61 طالبا عام 1916[2]، ثم عرف استقرار في حدود 94 إلى 100 طالب ما بين 1929 و 1932[3]، ثم تزايد بعد الحرب العالمية الثانية، فقد قفز العدد من 142 طالب عام 1940[4].

تلك هي حالة التعليم بالنسبة للجزائريين من الابتدائي إلى الجامعي خلال العهد الاستعماري الذي لم يعرف فيه العنصر الجزائري "**ثور الحضارة المزعومة**" التي كانت فرنسا الاستعمارية تتشدق بنقلها إلى الجزائر.

المبحث الثالث: الصحة.

كان مستوى المعيشة المتدهور سببا كافيا لتدهور الحالة الصحية للجزائريين[5]، إضافة إلى الشروط السيئة للسكن الذي كانت تتراكم به الأوساخ والقاذورات، زيادة إلى انتشار الأمية والجهل وسط فئات الشعب الجزائري، وبالتالي كان الجزائريون مهيئون لاستقبال كل أنواع الأمراض الخطيرة التي كانت معروفة آنذاك في العالم[6].

---

[1]– صالح فركوس: الوجيز في تاريخ الثقافة الجزائرية، المرجع السابق، ص211.

[2]– عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص18.

[3]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص214.

[4]– عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص 18.

[5]– عبد القادر خليفي: أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر 1899–1983، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستيرفي التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والأثار، جامعة منتوري، قسنطينة ، 1427هـ 1428هـ/ 2006م–2007م، ص40.

[6]– محمد قريشي ، المرجع السابق ، ص 105.

ولقد شهدت الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية إنتشار كبير للأمراض الخطيرة والأوبئة الفتاكة، حيث أظهرت الإحصائيات الرسمية سنة 1932 وفاة حوالي 149 فرنسيا ، مقابل 246 جزائريا من المرض ، ما يوضح إرتفاع عدد الوفيات بين الجزائريين[1] .

وهذا كنتيجة حتمية للبؤس والفاقة وانخفاض مستوى المعيشة وضيق الأكواخ وتكدس السكان فيها[2]، وقلة الشروحات الخاصة بالتربية الصحية إن لم نقل انعدامها ، فتحولت بسرعة أحياء الجزائريين إلى حقول خصبة لظهور ونمو الأمراض المعدية، وقد تزايدت الأمراض ما بين 1934 – 1936، منها مرض التيفوئيد، مرض التيفوس، الحصبة، السل و مرض العيون[3]، المرض الحبيبي، التراخوما، حمى المستنقعات وغيرها[4].

كما أنشأت السلطة الفرنسية مستشفيات مدنية لرعاية المرضى (الأشخاص الذين يدفعون تكاليف المستشفى)، إذ أنه مستشفى عمومي، ولكن مخصصة جهة لكل من الفئتين وتختلف الرعاية الصحية في كل منهما من 1935–1936 حيث وصل ثمن الليلة للفقير في المستشفيات المدنية حوالي 17 فرنك فرنسي، مقابل 12 فرنك فرنسي[5].

إن الواقع الصحي للجزائريين سنة 1937 يوضح الوضع المتدهور للشعب الجزائري مقارنة بالعنصر الأوروبي، فعلى سبيل المثال كان عدد الجزائريين الذين أصيبوا بمرض الحمى النمشية 365 شخص، مقابل حالتين بالنسبة للعنصر الأوروبي، مما يكشف لنا نقص الرعاية الصحية الموجهة للجزائريين، وكان مرض التيفوئيد من الأمراض الأكثر إنتشار، فقد

---

[1]– حياة ثابتي: الأوضاع الاقتصاديةوالاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929–1954م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، شعبة التاريخ، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان– ، 1431–1432هـ/2010–2011م، ص283.

[2]– محمد قريشي، المرجع السابق، ص105.

[3]– أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص134.

[4]– محمد قريشي، المرجع السابق، ص 105.

[5]– فوزية بريون: مالك بن نبي عصره وحياته ونظريته في الحضارة، ط ، دار الفكر، دمشق، 2010، ص 56.

بلـغ عـدد المصـابين بهـذا المـرض سـنة 1937، حـوالي 1447 مـوزعين فـي جميـع انحـاء الجزائر[1].

ويتبين لنا مما ورد أن السلطة الفرنسية أهملت الوضع الصحي للجزائريين، ولم تسعى لتحسينه مثلما هو الحال بالنسبة للأوروبيين، الذين وفرت لهم الأطباء والممرضين والأدوية اللازمة لذلك قلت الأمراض بينهم، في حين الجزائريين ظلوا دون رعاية صحية كافية.

لقد اهتم حزب الشعب الجزائري بالجانب الصحي بمطالبهالاجتماعية، وهذا يتوضح لنا أكثر في النقاط التالية:

- إنشاء المستشفيات لمحاربة مرض السل.
- إنشاء مستشفيات للولادة للنساء المسلمات في المدن والقرى.
- تحسين هيئة المستشفيات المجانية.
- تكثير ديار الصحة العامة[2].

إزداد عدد المصابين بمرض التيفوئيد سنة 1938 ، بالنسبة للجزائريين والأوروبيين معا.

جدول يوضح مرض التيفوس في الجزائر ما بين 1937 – 1940[3].

السنوات	الجزائريين	الأوروبيين
1937	3.208	38
1938	1.471	36
1939	1.702	33
1940	2.287	34

[1]– حياة ثابتي، المرجع السابق، ص284.

[2]– حياة ثابتي، المرجع نفسه، ص ص، 284–285.

[3]– حياة ثابتي، المرجع نفسه، ص185.

ويظهر لنا من خلال هذه الإحصائيات، مدى إنتشار مرض التيفوس بين الجزائريين بسرعة عكس الأوروبيين ما بين 1937 – 1940، أي بداية الحرب العالمية الثانية ما يدل على سوء الوضع الصحي للجزائريين في هذه الفترة التي تزامنت مع الحرب[1].

ويظهر لنا من المعطيات السابقة أن الإستعمار الفرنسي قد حرم الجزائريين من أبسط المقومات الضرورية للحياة، فصار معظمهم يسكونون في الأكواخ وقد تعرضوا للأوبئة والأمراض الفتاكة، وما أدى إلى وفاة العديد منهم على عكس الأوروبيين الذين حضوا بالعناية الصحية اللازمة، وبالأولوية في المعالجة بالمستشفيات، أم الجزائريين فكثيرا ما كانوا يسقطون في الطريق العام من شدة المرض، كما حدث أن كثيرا منهم قد مات بالمستشفى عقب وصوله بأيام قليلة لعدم تلقيه العناية الكافية بسرعة، وذلك يكشف لنا تدهور الحالة الصحية للجزائريين، بحيث كانت الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل السلطة الفرنسية جد هزيلة.

[1]– أحمد محمد عاشوراكس: صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الإستعمار الفرنسي الإستيطاني 1500–1962، ط، منشورات المؤسسة العامة للثقافة ، 2009، ص 149.

الفصل الثالث

المجتمع الجزائري ومكوناته

خلال 1871 -1940

المبحث الأول: مكونات المجتمع الجزائري (الأسرة، القبيلة، العشيرة العرش)

المبحث الثاني: القوانين التي فرضتها الجمهورية الثالثة لتفكيك المجتمع.

المبحث الثالث: تفكيك الملكية الجماعية.

الفصل الثالث: المجتمع الجزائري ومكوناته خلال 1871 – 1940

المبحث الأول: مكونـات المجتمـع الجزائـري (الأسرة، القبيلة، العشيرة، العرش).

يتألف المجتمع الريفي بشرق الجزائر من عناصر عربية أمازيغية[1]، تلاحمت وتفاعلت، واندمجت فيما بينها بفضل وحدة اللغة والعقيدة، اللتين جاء بهما الدين الإسلامي الحنيف إلى هذه البلاد في مطلع القرن السابع ميلادي، وما أنجر عنها من مظاهر حضارية مختلفة، نمت وترعرعت خلال أربع عشر قرنا من الزمن.

تتألف التركيبة البشرية لهذه العناصر الريفية من المجموعات التالية[2]:

أ- الأسـرة:

بحسب تعريف معجم علم الإجتماع تعد جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج والدم والتبني، ويتفاعلون معا وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الأم والأب والأبناء، يتكون منهم جميعا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة، هي التي تقوم بالدور الأساسي في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية[3].

وتتألف من الوالدين والأبناء، ويلعب الوالد ومن يحل محله عند فقدانه، دور الرئيس، والموجه والمسير، والممون، والمخطط في كل شيء اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا ،ويعطيه كل أفراد الأسرة طاعة عمياء في كل الشؤون الخاصة والعامة ، وذلك مما أكسب الأسرة تماسكا وانضباطا ومكانة وإحتراما لدى الغير.

---

[1]- عميراوي أحميدة : آثار سياسية الإستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، أعضاء المشروع: زاوية سليم ،زغداوي محمد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ،2007، ص13.

[2]- لطيفة عريق، فتيحة بنار: التأمينات الإجتماعية للأسرة الجزائرية على ضوء النصوص التشريعية والتنظيمية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، دورية فصلية للأكاديمية محكمة تعنى بالدراسات والبحوث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع5، الوادي، رمضان1437هـ - جوان 2015، ص120.

[3]- عميراوي أحميدة، المرجع السابق، ص 13.

ب – القبيلـة:

وتأتي بعد الأسرة كمجموعة أوسع تتألف من مجموعة من الأسر المتعددة[1] تتحدر كلها من جد وأصل واحد، حيث يعتبر هذا الأخير المرجعية بالنسبة لأفراد القبيلة، فالقبيلة أو العشيرة غالبا ما تكونت من تجمعات ذات مصلحة مشتركة امتصت ذاتية الفرد بولائه لتلك القبيلة ومن ثم ولمصلحته كفرد كان عليه أن يلتزم بضروريات أخلاقية ودينية واقتصادية مقابل حصوله على حماية وأمن ومورد رزق من الأرض[2].

فالقبيلة كانت نوعين زراعية ورعوية، مستقرة ومتنقلة، وتشكل هذه القبيلة بفعلها ومكانتها في الحياة الاجتماعية الأساس الثاني بعد الأرض، حيث كانت القبيلة والأرض وجهين متلازمين دائما[3].

ويختلف حجم القبيلة حسب اختلاف عدد الأسر والتفرعات التي أنشأت عنها فأحيانا تكون صغيرة وأحيانا كبيرة ذات فروع كثيرة، وتحتل رقعة جغرافية واسعة[4]، حيث يمكن الانتفاع بهذه الأرض بحسب ضرورة وحاجة المجموعة، وكانت القاعدة العامة تقريبا أن كل فرد من القبيلة له الحق في الانتفاع فرديا من مساحة من الأرض وذلك بحسب حاجياته وقدرته على الاستمرار في إحيائها[5].

وتبقى القبيلة قاعدة الهرم الاجتماعي الكبير لسكان الجزائر[6]، حيث يعتبر زعيمها هو الأساس هذه المجموعة وله سلطة واسعة على مجموع أسرها وفروعها[7]، وهو الذي يمثلها

[1]– يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج1 ، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص514.

[2]– ندوة علمية: آليات الاستعمارالإستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، المرجع السابق، ص 168.

[3]– عميراوي أحميدة: آثار السياسة الإستعماريةوالإستيطانية في المجتمع الجزائري 1830، المرجع السابق، ص 13.

[4]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص514.

[5]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص 19.

[6]– عميراوي أحميدة، المرجع السابق، ص 15.

[7]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص514.

لـدى القبائـل الأخـرى ويـدافع عـن مصـالحها[1]، سـواء أكانـت سياسـية أو إجتماعيـة، أو إقتصادية[2].

"وقد تطور مفهوم القبيلة...، وتطورت معه العادات المرتبطة بالبنية الإجتماعية القبلية، وذلك بسبب إنتشار القبائل العربية وتعدد مواطن إستقراره اوإندماجها..."[3].

ج- العشيـرة:

وتأتي بعد القبيلة في الكبر والحجم، وتتألف من مجموعة قبائل متعددة تنحدر كلها من أصل واحد بعيد ، ولكنها بمرور الزمن وطوله وتباعده ، يصبح لكل منها شخصيتها وحدها الأدنـى الخـاص بهـا[4]، وفـي بعـض الأحيـان تصـبح لهـا أعـراف وتقاليـد خاصـة تميزهـا عـن غيرها[5].

د- العــرش:

ويتألف من مجموعة من قبائل وعشائر مختلفة الأصل والمكانة والأعراف والتقاليد الاجتماعية والاقتصادية[6]، ولكل منها زعيمها وكبيرها، يمثلها في مجلس العرش ويدافع عن مصالحها[7]. ويختلف اسمه حسب الجهات فأحيانا يسمى الأمين وأحيانا الكبير وأحيانا الوكيل الوكيل وأحيانا الرئيس[8]، ويحدث أن يتألف العرش من قبائل ذات أصل واحد، ويتزعمه

---

[1]- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 69.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو: تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830- 1962، تر: نخبة من الأساتذة، مر: عبد السلام شحاذة، دققه وأشرف عليه: محمد يحي ربيع، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1979، ص61.

[3]- ندوة علمية: آليات الاستعمارالإستيطاني في الجزائر وليبيا، المرجع السابق، ص 137.

[4]- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 514.

[5]- مصطفى الأشرف ، المرجع السابق، ص 22.

[6]- عميراوي أحميدة: آثار السياسة الاستعماريةوالاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830- 1954، المرجع السابق، ص13.

[7]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 514.

[8]- عميرواي أحميدة ، المرجع السابق، ص14.

شخص أو مجموعة أشخاص يختارون على أساس كبر السن والتجربة والثقافة والوعي، أو الشرف والشجاعة والغنى ، أو بعضها أو كلها معا.

ومن مجموعة الأعراش تتألف القرى والمداشير والدواوير والولايات وهكذا[1].

وعليه من أبرز مميزات هذا المجتمع الريفي، تأصل العقيدة الدينية الإسلامية فيه والاهتمام بحفظ القرآن الكريم وتعلم اللغة العربية وقواعدها وآدابها ، والتكافل الاجتماعي والاقتصادي في ميدان الواجبات والخدمات، والملكية العامة للأرض[2].

المبحث الثاني: القوانين التي فرضتها الجمهورية الثالثة لتفكيك المجتمع.

قد أصدرت الجمهورية الفرنسية الثالثة سلسلة من القوانين الإدارية، قصدت بها إرهاب الشعب، وإحكام سيطرتها على الجزائر وإدماجه في فرنسا، وأهم تلك القوانين والمراسيم:

- **مرسوم 04 أكتوبر 1870:** المتعلق بمنح 06 مقاعد في البرلمان الفرنسي بدلا من 04 فقط عام 1848، وبالتالي تقوية التمثيل السياسي للأوروبيين في فرنسا.

- **المرسوم الصادر في 08 أكتوبر 1870:** والخاص بتوسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية التي كانت غير خاضعة للحكم المدني[3]

- **المرسوم الصادر يوم 24 أكتوبر 1870:** والذي أنشئ بموجبه منصب الحاكم العام المدني الذي يحكم في ثلاث ولايات في الجزائر[4].

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 514.

[2]- يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص 530.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص156.

[4]- صالح فركوس: شهادة إيداع مشروع بحث، المرجع السابق، ص 20.

– **مرسوم كريميو** Gremieus **في 24 أكتوبر 1870:** الذي يسمح فيه لليهود أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية[1] والتمتع بجميع الامتيازات التي يخولها القانون للرعايا الفرنسيين دون أن يتخلى هؤلاء على عقيدتهم وحقوقهم المدنية[2].

– **المرسوم الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 1870:** الذي يسمح للمعمرين الأوروبيين أن يعينوا الولاة في المناطق التي تخضع للحكم العسكري أي يتحكم المدنيون في المسؤولين العسكريين.

– **المرسوم الصادر يوم 24 ديسمبر 1870:** الذي يسمح للمستوطنين الأوروبيين أن يوسعوا نفوذهم في المناطق التي يسكنها المسلمون الجزائريون والتي تديرها شخصيات جزائرية معينة من طرف فرنسا، وكذلك إلغاء المكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني[3].

– **مرسوم 29 مارس 1871:** الذي نص على تعيين حاكم عام مدني في الجزائر خاضع لسلطة وزير الداخلية الفرنسي[4]، وأهم ما جاء فيه.

– تقسيم الجزائر إلى إقليمين شمالي مدني، وجنوبي عسكري.

– يتم إنشاء مجالس إستشارية للنظر في شؤونهم الخاصة[5].

– **مرسوم 31 مارس 1871:** لم تكن فكرة حجز أملاك القبائل الثائرة بالأمر الجديد، فقد نص عليها الأمر الصادر في 31 أكتوبر 1845، وتبناها Alescis Lambert، محافظ الجمهورية بموجب مرسوم 31 مارس 1871، والذي نص على حجز الممتلكات الجماعية

[1]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900 – 1939، ج2، ط4، منق، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1992، ص26.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 157، ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 78.

[3]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 157.

[4]– عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص199.

[5]– يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، المرجع السابق، ص 27.

الخاصة حيث توصل المجلس الوطني[1]، في 21 جوان إلى تبني اقتراح نص على تخصيص 100,000 هكتار لفائدة سكان منطقتي الألزاس واللورين الراغبين في الرحيل إلى الجزائر والإقامة فيها[2].

- **قانون 15 سبتمبر 1871** :يقضي بأن يكون في حوزة كل مهاجر فرنسي إلى الجزائر ما يعادل 5,000 فرنك فرنسي على أن تتكفل الدولة الفرنسية بنقلهم على حسابها الخاص وتشييد القرى والمدارس والبلديات في الأماكن التي يستقرون بها[3] .

- **قوانين 21 جويلية و 4 سبتمبر 1871** : التي تسمح بتأجير الأراضي للمعمرين ما قدره 100 ألف هكتار دون ضرائب[4].

- **مرسوم 6أكتوبر 1871** :الذي يعطي الأولوية للمستوطنين لفرنسا في الإستفادة من القوانين السابقة[5] .

- **مرسوم 7 أكتوبر 1871** :الذى حمل إمضاء رئيس وزراء فرنسا **تيار** ونشر في الجريدة الرسمية يوم 10 أكتوبر 1871 وبذلك تم إدماج يهود الجزائر نهائيا في المجموعة الفرنسية يهدف إلى تعزيز الإستعمار الفرنسي وأحكام قبضته على الشعب الجزائري، الذي سلبت منه جميع حقوقه، وتعرض لكل أنواع الضغوط[6].

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص، 146-147.

[2]- عمار بوحوش ، المرجع نفسه، ص ص، 146-147.

[3]- عمار بوحوش ، المرجع نفسه، ص 144.

[4]- بوضرساية بوعزة: الجرائم الفرنسية، المرجع السابق، ص ، ص، 91 ، 234.

[5]- بوضرساية بوعزة ، المرجع نفسه، ص 234.

[6]- آمال معوشي، المرجع السابق، ص 216.

– **القانون الصادر يوم 21 جوان 1871:** والذي وافق فيه مجلس ألزاس – لورين، كما اقترحت لجنة برلمانية مصادرة 340.000 هكتار من أراضي الجزائريين وذلك لتسكين الوافدين الجدد على الجزائر[1].

–**قانون وراني 1873**[2]: أخطر قانون لأنه يقضي على الملكية الجماعية للأراضي التي كانت السبب في مقاومة القبائل لجيش الإحتلال[3].

– **قانون 17 جويلية 1874:** وتطبيقا لهذه القوانين قامت السلطات الفرنسية بحرمان الجزائريين من الإنتفاع بالغابات والتضييق على سكان المناطق المجاورة للغابة.

– **صدور مرسوم 10 سبتمبر 1874:** الذي ينظم تمثيل الأهالي في المجالس البلدية، أن الاتجاه العام ينحو إلى تكريس المواطنة الفرنسية بتأييد الحالة الأهلية عبر قوانين الاستثنائية، وغياب التمثيل الأهلي في الهيئات التشريعية العليا[4].

– **دستور 24 فيفري 1875:** الذي نص على تمثيل شخصيتين عن كل عمالة من العملات الثلاث الموجودة في الجزائر، بمعنى تمثيل 06 أشخاص في غرفة النواب و03 أشخاص في مجلس الشيوخ[5].

– **قانون 23 سبتمبر 1875:** أصبح من حق المستوطنين الأوروبيين أن ينتخبوا ممثليهم في البلديات الخاضعة للحكم المدني، أما المسلمون الجزائريون فلاحق لهم في انتخاب ممثليهم الذين لا يتجاوزون عددهم في أي مجلس بلدي[6].

---

[1]– عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر: فيصل عباس، مر: خليل أحمد خليل، ط، دار الحداثة، لبنان،1981،ص 35.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 141.

[3]– عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، ط، دار الأمة ، الجزائر، 2013، ص 619.

[4]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص 284.

[5]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 170.

[6]– عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 171.

قانون الأهالي: Cod de l'indegénat الذي صدر سنة 1881م، في عهد الحاكم العام **ألبرت**،ودعم سنة 1886 في عهد **تيرمان** (1882- 1891م) ومن خلاله أعطيت للسلطات الاستعمارية صلاحيات استثنائية مما كرس المزيد من الهيمنة على الجزائريين العزل[1].

-**مرسوم 26 أوت 1881:** الذي جعل جميع المصالح الإدارية في الجزائر ملحقة بباريس (مثلما يطالب الأوروبيين) وهكذا أصبح دور الحاكم العام شكليا حيث يقوم بنقل الأوامر من باريس إلى الجزائر[2].

- **نص قانون 28 جويلية 1881:** الذي أدخل تعديلات لائحة الدوائر الإنتخابية، وأصبحت المقاطعات الجزائرية الثلاث مدعوة لأن تنتخب عن كل واحدة منها ممثلين إثنين، وبهذا أصبح للمستوطنين من يمثلهم بصفة رسمية في المؤسسة البرلمانية النافذة في فرنسا ويدافع على مصالحهم[3].

- **مرسوم 7 أفريل 1884:** على المستشارين الذين تم إنتخابهم من طرف الأهالي المسلمين يحضرون جلسات المجلس البلدي مثلهم مثل المستشارين المنتخبين من طرف المواطنين الفرنسيين[4]، إلا أنه تطبيقا للمادة 11 من قانون 02 أوت 1875، فإنهم (الأهالي المسلمين المسلمين) لا يقومون بتعيين المندوبين إلى انتخابات مجلس الشيوخ إلا بعد حصولهم على المواطنة الفرنسية[5].

- **قرار 10 سبتمبر 1885:** يحرم على القضاة المسلمين النظر في قضايا العقارات و الملكية، وجعلت ذلك من إختصاص قضاة الصلح الفرنسيين[6].

---

[1]- أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص 165.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 178.

[3]- صالح فركوس: شهادة إيداع مشروع بحث، المرجع السابق، ص ص، 22-23.

[4]- عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 171.

[5]- عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 178.

[6]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 30.

- **قانون 18 أفريل 1887:** الذي كان أشد عنفا على الجزائريين وأكثر خبثا ومكرا في تحويل الأراضي الجزائريين إلى الأوروبيين وبفضل هذا القانون تم بيع أراضي الجزائريين المشاعة في المزاد العلني للأوروبيين بطلب من كتاب العدل ووكلاء الأعمال...[1].

- **قانون 22 أفريل 1887** :وتحقيقا لتركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون والأوروبيين وإتماما لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أو القبيلة[2].

-**قانون 1889:** الذي تقرر بموجبه[3] منح الجنسية الفرنسية بصفة جماعية إلى جميع أبناء الجاليات الأوروبية المقيمة في الجزائر[4].

-**قانون 1896/12/31:** بإصدار قانون العقوبات الزجرية الردعية، وإصدار قوانين أخرى مصيرية بمستقبل الجزائر والإنسان الجزائري (1896- 1931).

وبقرار صدر عن الجمهورية الثالثة يوم 1896/12/31 أعاد للوالي سلطته بالجزائر كما كان قبل عام 1860، وبه انتصب الوالي العام رئيسا مهيمنا على الإدارة الجزائرية كلها ما عدا الإدارات الملحقة بفرنسا[5].

- **صدر عام 1896:** قرارا أخضع المحاكم الشرعية الإسلامية للوالي العام، وعملت الإدارة الاستعمارية على إسناد وظائف القضاء الإسلامي إلى عملاء عديمي الثقافة والمعرفة[6].

- **قانون 16 فيفري 1897:** الذي كان ضربة قاضية لأراضي العرش، كانت لها عواقب وخيمة على الفلاحين ودفعها إلى بناء الأكواخ، التي لا تتطلب تكاليف كبيرة مقارنة بتكلفة الخيمة وصيانتها[7].

---

[1]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830 – 1945، المرجع السابق، ص 33.

[2]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص23.

[3]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص27.

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 199.

[5]- أحمد عيساوي: مدخل إلى التاريخ الجزائر الحديث، ط، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2014، ص ص، 26-27.

[6]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص 41.

[7]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 91، صالح حيمر، المرجع السابق، ص 181.

- **في سنة 1897:** تقرر جواز الملكية (المديونية)[1]، وبذلك استقر نظام الملكية على الوجه الذي يرضاها الاستعمار فبلغت آنذاك ملكية الدولة 11 مليون هكتار[2].

- **قانون 23 أوت1898:**[3] الذي يعطي الوالي العام في الجزائر الحكم المطلق[4].

- **وفي عام 1899:** صدر قانون التجنيس التلقائي[5] الذي يجعل أبناء الأجانب المولودين بالجزائر فرنسيين تلقائيا رغم عنهم[6].

- **صدر قانون 1900/12/19**[7]: الذي يعترف بنوع من التمييز لشخصية الجزائر كمستعمرة طبعا وليست ككيان مستقل، وقد تركت النفقات العسكرية خارج إطار ميزانية الجزائر[8].

-**قانون 1904:** الذي يمنع شرح القرآن بل يقتصر على تحفيظه ويرخصه من الإدارة، كما يمنع من تدريس التاريخ والجغرافيا الجزائرية.

-**مرسوم 17 جويلية 1908:** ينص على إحصاء الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن الثامنة عشر وذلك بقصد تجنيدهم في الجيش الفرنسي وقد أثار هذا القرار غيظ وتذمر الجزائريين المسلمين الذين دأبت السلطات الفرنسية على إحتقارهم وتجريدهم من حقوقهم السياسية[9] بدعوى أنهم مسلمون ولا يتخلون عن دينهم وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم ثم تأتي لنفس

---

[1]- حمدي حافظ، محمود الشرقاوي: الجزائريين الأمس والغد، ص 20.

[2]- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط، 1404هـ-1984م، دار البحث، قسنطينة، ص30.

[3]- عثمان سعدي، المرجع السابق، ص619.

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 5.

[5]- أكرم بوجمعة ، المرجع السابق، ص 164.

[6]- أحمد اسماعيل راشد : تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا، ط، دارالنهضة العربية، 2004- 1425، لبنان، ص 184.

[7]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، ط4، منق، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992، 1992، ص15.

[8]- عثمان سعدي، المرجع السابق، ص64.

[9]- علي محمد محمد الصلابي: سيرة الأمير عبد القادر قائد رباني ومجاهد إسلامي وهو قسم من كتاب كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، دار المعرفة، لبنان ، ص 469.

السلطات وتفرض عليهم في نفس الوقت أن ينخرطوا في جيش هذه الدولة التي تضطهدهم في بلدهم ويدافعون عن علمها[1].

-**صدور مرسوم 31 جانفي 1912: ومرسوم 03 فيفري 1912:** أن تجنيد الشبان الجزائريين الذي تتراوح أعمارهم بين 19 و20 سنة وذلك للدفاع عن فرنسا بدون أن تمنحهم هذه الأخيرة الحقوق السياسية التي تصحب عادة أداء الواجب العسكري.

- **صدر مرسوم 7 سبتمبر 1916:** ينص على تجنيد جميع الجزائريين الذين ولدوا بعد عام 1890 وعدم السماح لأي شخص أن يحصل على أي إعفاء.

- **قانون أغسطس 1918:** الذي استرجع العمل بنظام "الجماعة " الريفية المنتجة أو المعينة محليا في البلديات كاملة الصلاحيات[2].

- **قانون 04 فيفري 1919** : الذي يتيح لفئة من الجزائريين من غير الأميين من عمال الزراعة أو المدن ومن غير الذين أدوا الخدمة العسكرية ، فرصة الحصول على المواطنة الفرنسية الكاملة، شريطة التنازل على قانون الأحوال الشخصية الإسلامية[3].

- **في مارس 1930:** أصدر وزير التعليم الفرنسي قانون يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر[4].

وبذلك دلت الإدارة الإستعمارية على تمثلها التام للمبدأ الذي وضعه أول حاكم عام في عهد الجمهورية الثالثة **الأميرال دوغيدون** في هذا المجال بقوله عام 1874: " **يجب أن ينحني القاضي المسلم أمام القاضي الفرنسي، إننا نحن الغالبون**"[5].

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 203.

[2]- عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 209.

[3]- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1954 – 1962، ج10، دار البصائر، الجزائر، ص15.

[4]- أحمد محساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر،الجزائر، 2003، ص 44.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص210.

وقد أدرك العلماء والمثقفون والأعيان وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الثلث الثاني من القرن العشرين خطورة ما تسعى إليه فرنسا من زعزعة وإلغاء الأحكام الشرعية لصالح أحكامها الوضعية[1].

المبحث الثالث: تفكيك الملكية الجماعية

وجد المعمرون أنفسهم يمتلكون أجود الأراضي الزراعية[2] التي تحول ملاكها الحقيقيون إلى صناعا يخدمون الكولون[3]، بفضل القوانين التي سنتها الإدارة الإستعمارية في ظل الحكم المدني، والتي كانت تهدف إلى هدم التوازن المجتمعي في الجزائر[4]، وكذا ضرب الملكية القبلية للأراضي الزراعية عن طريق تقسيم تلك الأراضي بين أهالي القبيلة، وبالتالي تتحول تلك الملكية الجماعية إلى ملكية فردية[5].

ويؤكد أحد الإداريين الفرنسيين ذلك فيقول: " **لقد حطمنا بعض القبائل القوية التي كانت لها مكانة في البلاد عن طريق القوات العسكرية، وبعض الأهالي صودرت أملاكهم كما عملنا على تكسير شوكة بعض العائلات ذات السمعة والشهرة، كما أن سياسة القهر الاجتماعي التي تعرض لها أهالي العاصمة زادت من سوء أوضاعهم الاجتماعية**"[6].

---

[1]– أحمد طالب إبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج3، ط، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1997، ص 136.

[2]– عباس كبير بن يوسف، محمد بوشاقور: تاريخ الجزائر من العهد القديم إلى 1954، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص54.

[3]– صالح فركوس: شهادة إيداع مشروع بحث، المرجع السابق، ص 339.

[4]– عبد الله بن حمد العويسي: مالك بن نبي حياته وفكره، ط ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر هذا الكتاب رسالة ماجيستير في الثقافة الإسلامية نوقشت بتاريخ 29/ 05/ 1405 هـ وأجيزت بتقدير ممتاز، لبنان ، 2012، ص 39.

[5]– صالح عوض:معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989، ص 220.

[6]– أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص 169.

حيث كان هدف الاستعمار الفرنسي في الجزائر حسب قول **عبد الرشيد زروقة** " **تفكيك البنية الاجتماعية والذاتية الحضارية بكل مقوماتها وعناصرها**"[1].

لقد أدى تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت 1863 والذي شكل أرضية صلبة لبقية القوانين العقارية التي تلته إلى إحداث تغيرات جذرية على بنية القبائل، حيث تم تفتيت القبيلة وتحويلها إلى وحدات صغيرة وغير متجانسة، هي في الأساس بقايا القبائل المفتتة كونت منها دواوير[2].

كما استهدفت من خلالها تحطيم أواصل التضامن والتكافل بين أفرادها، وكسر شوكة القبيلة بما يسمح بتغلغل الاستيطان الأوروبي داخل أراضي القبائل، وإضعافها وبالتالي تجريدها من وسائل المقاومة[3]

ولا شك أن إنشاء هذه الدواوير يؤدي إلى حصر الأهالي في مساحات محددة المعالم ومعلومة المسالك بما يسمح للإدارة الاستعمارية بمراقبة تحركات السكان[4]، وبالتالي قمع أي انتفاضة مثلما حدث سنة 1871 (انتفاضة الشيخ المقراني)[5] .

كما أن هذا الإجراء يعطي لفرنسا حرية التصرف في أراضي الدوار، وفق ما تمليه مصالح الاستيطان سواء تعلق الأمر بتوسيع مراكز استيطانية قديمة أ بإنشاء مراكز استيطانية جديدة[6]

---

[1]– محمد السعيد قاصري: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1962– 1830)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 329.

[2]– محفوظ سماتي: الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير بياتي، عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب،2007، ص 154.

[3]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص276.

[4]– محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد، الصالح المثلوثي، موفم للنشر، 1994، ص 79.

[5]– رابح لونيسي: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 203.

[6]– محمد السعيد قاصري، المرجع السابق، ص325.

إن عملية تفتيت القبائل وتحويلها إلى دواوير، ما هي إلا خطوة هامة نحو تفتيت المجتمع الجزائري برمته، لذلك نجد بأن الإدارة الاستعمارية قد أنجزت هذه العملية وفق ما يخدم المصالح العليا للاستعمار الفرنسي في الجزائر، فأحيانا نجدها بتقسيم القبيلة الواحدة إلى مجموعة من الدواوير وأحيانا نقوم بجمع أقسام من قبائل مختلفة ودمجها في دوار واحد، بينما تلجأ في حالات أخرى إلى إسحاق بعض القبائل بالمراكز الاستيطانية مباشرة، دون أن تقوم بتقسيمها إلى دواوير وبهذا الشكل تم تحطيم القبيلة كوحدة سياسية واجتماعية متماسكة[1].

ولتوضيح هذه العملية نعرض بعض النماذج، فهذه قبيلة أولاد عبد النور، الواقعة بمنطقة قسنطينة، ونظرا للشغل الذي كانت تتمتع به في المنطقة، فقد أخضعت مبكرا للعمليات المنصوص عليها في المادتين 01، 02[2] وقد تم تقسيمها في النهاية إلى عشرة دواوير[3].

وحتى ندعم بحثنا أكثر أدراجنا بعض الأمثلة فيما يخص تفكيك الروابط الأسرية والقبلية منها:

- قبيلة عبيد: ألحقت بمركز ذراع الميزان.
- قبيلة بني ثور: ألحقت بمركز دلس.
- قبيلة شنوا: ألحقت بمركز شرشال[4].

[1]- محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص 154.

[2]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 277.

[3]- محمد العيد مطمر : التنظيم الإداري في عهد الإحتلال الفرنسي وأثره على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس، مجلة العلوم الإنسانية، ع4، قسم علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص5.

[4]- الهواري عدي: الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830-1960، ط، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص 86.

ومن جهة أخرى، فإن **التأسيس الملكية الفردية**[1]، قد أحدث هزة عنيفة داخل المجتمع الجزائري، حيث وجد الفرد الجزائري نفسه وحيدا، في مواجهة تحديات اقتصادية واجتماعية لا طاقة له بها[2].

ذلك لأن كل الأجهزة التي كانت توفر له الحماية قبل ذلك قد تم تكسيرها تباعا **بالعنف أولا و بالقانون ثانيا وبمفعول الاقتصاد ثالثا**، ولعل هذا ما عبر عنه أحد الكتاب الفرنسيين الذي خلص إلى القول بأنه، بعد تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت، وجد الفلاح الجزائري نفسه مضطرا إلى زراعة أرضه بنفسه، أوبيعها أو تأجيرها[3]، وهكذا تفككت القبيلة، وتقدم الاستيطان خطوة بخطوة ومعه الحضارة[4].

وبتفكيك القبيلة تكون فرنسا قد حطمت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وضربت وحدته، وانفردت بكل اشهارها الواسع في الجزائر لأنها عملت في ظل هذا النظام المجتمعي المسلم الواحد لا يخدم مشروعها البتة لذلك وضعت أسس أولية وهي الهدم والتفكيك، التقسيم إلى التجزئة حتى لا تقوم أية مقاومة ضدها.

[1]– نبيل أحمد بلاشي: الإتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1990، ص26.

[2]– عمار عمورة، المرجع السابق، ص 118.

[3]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص 277.

[4]– صالح فركوس: شهادة إيداع مشروع بحث، المرجع السابق، ص 346.

الفصل الرابع

السياسة الفرنسية لتفكيك

المجتمع الجزائري

المبحث الاول :سياسة الاستيطان .

المبحث الثاني :قانون الاهالي (الانديجينا) 1881

المبحث الثالث :التجنيد الاجباري .1912

الفصل الرابع: السياسة الفرنسية لتفكيك المجتمع الجزائري

المبحث الأول: سياسة الاستيطان.

لقد اعتبر العديد ممن كتب حول الفترة الاستعمارية أن فترة الحكم المدني من أحرج الفترات التي مرت بها الجزائر في تاريخها، وذلك مكنها من إنشاء العديد من المستوطنات وجلب المعمرين من أوروبا،لعدة اعتبارات منها: الانتقال من الحكم العسكري إلى المدني، إلغي نظام الإمبراطورية وتم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة بعد هزيمة فرنسا في معركة سيدان واستسلام الإمبراطور نابليون الثالث[1]، وقد تم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في 04 سبتمبر 1871 بحماس كبير من طرف المعمرين[2].

- إستقدام مهاجري الألزاس واللورين

من تداعيات الثورة البروسية الفرنسية، مشكلة مهاجري الألزاس واللورين[3]، حيث صدرت عدة مراسيم وقوانين[4] تنظم عملية استقبال هؤلاء النازحين من شمال شرق فرنسا بسبب الحرب، إثر الهزيمة التي وقعت لفرنسا على يد ألمانيا عام 1870[5].

---

[1]- عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، ط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 72.

[2]- محمد بوطيبي: دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية ما بين 1900-1930 ،ج1، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 27.

[3]- عميراوي أحميدة: آثار السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 33.

[4]- الطاهر ملاخسو: أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر ،قسنطينة، 16-17 مارس2005، منشوارات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 18.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص،143-144.

-أنظر الملحق رقم 03، ص64.

وبعد سلسلة من المراسيم المتعلقة بانتقال السلطة من يد العسكريين إلى المستوطنين، الذين شجعوا الهجرة لدعم تواجدهم[1]فقد اقترح محافظ الجمهورية **ألكسي لامبير** يوم 05 مارس 1871 قائلا أن "**الألزاسيين سيغيرون الأرض دون تغير الوطن...**"[2].

وتوصل كذلك المجلس الوطني الفرنسي في 21 جوان 1871 إلى تبني إقتراح ينص على تخصيص 100000 هكتار لفائدة سكان منطقتي الألزاس واللورين.

تعد فترة 1871 ذروة الموجات المهاجرة، نظرا للمجهودات المبذولة لتسهيل على أهل الألزاس واللورين العيش المهني والحياة الكريمة[3]

فيتضح من كل هذا أن إدارة الإحتلال شجعت النشاط الإستيطاني وهو ما يميز الحكم المدني حيث مثلت مرحلة النظام الجمهوري العصر الذهبي للهجرة الإستيطانية[4].

أقيمت المراكز الإستيطانية المستحدثة في أماكن تتوفر بها المياه، مزودة بفرق الدرك لضمان الأمن والحماية، زيادة على كون المستوطنين مسلحين ومنظمين في هيئة مليشيا، كما أن مراكز الإستيطان متصلة ببعضها بواسطة طرق تضمن وصول المواد وتصريف المحاصيل، كما أوجدت دوريات طبية على فترات متقاربة في القرى الإستيطانية على إختلاف أنواعها[5].

حيث أنشأت ما بين سنة 1871 – 1876، 126 قرية تضم مساحة 235061 هكتار وقسمت على 5947 قطعة أرضية موزعة على المستوطنين[6].

---

[1]– صالح فركوس: شهادة إيداع مشروع بحث، المرجع السابق، ص 24.

[2]– شارل روبير أجيرون : تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 114.

[3]– بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص117، ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص57.

[4]– رابح لونيسي: تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق، ص 93.

[5]– سعدي مزيان : السياسة الإستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871–1914)، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، ص ص ، 13–14.

[6]– صالح فركوس: شهادة ايداع مشروع بحث، المرجع السابق، ص 54.

– أنظر الملحق رقم 04، ص70.

وقام الجمهوريون أيضا بإنشاء 197 مركزا استيطانيا جديدا في سنة 1878 وتوسيع 264 قرية في سنة 1880 وتقديم 41000 هكتار للمستوطنين، وبناء 107 قرية في 1890، وتسليم 176000 هكتار للمعمرين[1].

وتضاعف عدد المستوطنين بعد ظهور الجمهورية الفرنسية الثالثة خلال سنوات من1870– 1936[2].

السنوات	العدد
1870	245500 نسمة
1880	376 8800 نسمة
1890	500900 نسمة
1900	610000 نسمة
1911	17 92000 نسمة
1921	400791 نسمة
1936	946000 نسمة

من خلال هذا الجدول نلاحظ تزايد عدد المستوطنين في الجزائر حيث كانت الغاية من هذه السياسة زيادة العنصر الأوروبي بالجزائر، كذلك زيادة السيطرة على الأراضي الزراعية وجعل الجزائريين غرباء في وطنهم الأم.

[1]– رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 93.

[2]– عميراوي أحميدة : آثار السياسة الاستعماريةالاستيطانية في المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص48.

المبحث الثاني: قانون الأهالي (الأنديجينا) 1881.

بمجرد دخول الفرنسيين أرض الجزائر أصدرت مجموعة من القوانين الجائرة، تهدف إلى السيطرة على الشعب الجزائري والتمييز العنصري[1] ضد الأهالي وبلغت في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول، فأصدرت يوم 28 جوان 1881 ما عرف **بقانون الأهالي أو ما يسمى بقانون الأنديجينا** codes de l'indeginat [2]وهي عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام[3] أو هو عبارة عن مجموعة من النصوص الاستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري عام 1847، حيث يقتضي أن يظهر الطاعة العمياء للمستوطنين[4].

تم تدعيمه في عهد الرئيس **جول فيري** في 28 جوان 1881 وهو بمثابة قانون إرقاء عنصري ورجعي طبق بصورة همجية على الأهالي وجعل من الجزائريين عبيدا لا يتمتعون من خلاله بأبسط الحقوق السياسية والمدنية[5] يخول بموجبه للسلطات الحاكمة في الولايات والبلديات توقيع العقوبات على الجزائريين ومصادرة ممتلكاتهم دون محاكم من أجل المحافظة على النظام الاستعماري[6].

---

[1]– ادريس خضر، المرجع السابق، ص 293.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 172.

[3]– يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 38.

[4]– صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 129، أحمد عيساوي، المرجع السابق، ص 45.

[5]– شاوش أخوان جهيدة: واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتورة العلوم في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015، ص 97.

[6]– رابح لونيسي: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 69.

حدد قانون الانديجينا في 41 مخالفة خاصة بالأهالي في 1871، وخفظت إلى 21 مخالفة عام 1891، واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897، بقي ساري المفعول إلى غاية 1944[1].

تشمل أحكام الانديجينا على أربعة أصناف من السلطات:

1- سلطة الوالي العام الفرنسي:تقوم على توقيع العقوبات على الأهالي دون محاكمة استمر العمل بذلك حتى عام 1944.

2- سلطة المسؤولين الإداريين: تقوم بسحق الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم[2].

3- سلطة المديريات ذات الصلاحية المطلقة وسلطة القضاة الصلح: تقوم بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم.

4- سلطة المحاكم الزجرية: مختصة بالمسلمين.

وبفضل هذه القوانين:

1- خول للحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن وذلك بالسجن والتعذيب.

2- خولت للسلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة ممتلكاتهم ومن صدور حكم قضائي بذلك.

3- تم التوسع بالسلطات قضاة الصلح كما خول لشيوخ البلديات حق المفاوضات الأهالي في حالة عدم وجود قضائي[3].

4- شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند الحصول على أي حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية لذلك.

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 38.

[2]- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 136

[3]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري ، المرجع السابق، ص 38.

5- شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة[1].

من المخالفات التي يعاقب عليها الأهالي:

1- أقوال ضد فرنسا.

2- رفض خدمة الحراسة والمراقبة أو عدم القيام بها.

3- رفض الأعوان المساعدين توفير الأغذية والنقل الموظفين[2].

4- عدم تطبيق الأوامر الواردة في نص القوانين 26 جويلية 1873 و 28أفريل 1877 و23 مارس 1882[3].

5- الإخلال بالمقررات الإدارية الخاصة بإسناد الأراضي الجماعية.

6- التأخير في دفع الضرائب.

7- رفض دعوة القاضي.

8- عدم التصريح بالمواد الموظفة[4].

9- حجز الحيوانات لكل شخص أجنبي بدون رخصة تجول.

10- حق اللجوء لكل شخص أجنبي بدون رخصة التجول.

11- الأخطاء في تسجيل الأسلحة النارية[5].

12- المساكن المعزولة خارج الدوار بدون ترخيص والإقامة في الاماكن المحرمة.

13- خروج من منطقة البلدية بدون إعلان والخروج من الإقامة بدون جواز السفر.

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص 38.

[2]- شارل روبير، أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، إنتفاضة 1871، المرجع السابق، ص34.

[3]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 129.

[4]- فوزية بريون، المرجع السابق، ص 50، أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 87.

[5]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 38.

13- التفاعل عن التوقيع في رخصة الخروج في الأماكن التي تتجاوز فيها الإقامة أكثر من 24 سنة.

14- التعرض للقانون لكل من لا يحمل ترخيص في استعمال الحيوان[1].

15-الخصومات واشتباكات وأعمال العنف.

16- الرفض والتهاون في الأشغال والخدمات وفي تقديم النجدة في الحوادث أو الضجيج أو الأضرار وكذلك في حالة الإنتفاضة.[2]

17- الإجتماع بدون ترخيص لأكثر من 20 شخص في المناسبات الزردة أو الزيادة (الحج والولائم)[3]

18- فتح المدارس الدينية أو التعليمية بدون رخصة.[4]

19- امتهان حرفة التعليم الإبتدائي دون إذن.

20- رفض المثول أمام الشرطة العدلية.

وفي هذ الصدد يذكر **أجيرون** هذا القانون **(بأنه يمثل القوانين التي كانت تطبق على الأرقاء في جزر الأنتيل)**.

وما يمكن قوله مما سبق ذكره بأن قانون الأهالي كان أداة لقمع الجزائريين المسلمين وتقوية المستوطنين الأوروبيين، حيث كان الغرض منه القضاء الفوري على جذور أية مقاومة يمكن أن تخطر على بال الجزائريين ضد الوجود الاستعماري في بلادهم[5].

---

[1]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 69.

[2]- كريم ولد النبية: سياسة الإخضاع وقوانين الانديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، جامعة الجيلالي ليابس (سيدي بلعباس، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع2، ديسمبر 2011، دورية أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات والبحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الوادي، ص 64.

[3]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 88.

[4]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص39.

[5]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 129.

ولم بلغ هذا القانون وجميع القوانين الاستثنائية المطبقة على الجزائريين إلا بمرسوم الممضي يوم 07 مارس 1944 من طرف الجنرال ديغول[1]. وكذا التحكم بكل الجزائر عن طريق الدوائر الحكومية في ظل النظام المدني الفرنسي الوحشي.

المبحث الثالث: التجنيد الإجباري 1912.

طرحت السلطة الفرنسية قضية التجنيد العسكري الإجباري كأسلوب جديد لاستغلال الموارد البشرية الجزائرية في 1907، كما عينت لجنة للتقصي في إمكانيات تطبيقها على الجزائريين خلال نفس السنة،وصادقت هذه اللجنة على تعديلات تسهل مهمة القيام بها، ولكن بالرغم من ذلك ظل عدد المتوافدين على مكاتب التجنيد أو الانخراط قليلا[2]،هذا ما جعل الشخصيات الفرنسية تفكر في إجراء جديد يمكنها من معرفة العدد الحقيقي الذي سيتوفر لها في كل سنة، اقتراح"**كليمانصو**" فكرة إجراء إحصاء لمعرفة الشباب الذين يحبوا أن يلتحقوا بالخدمة في دفعة 1909م ، وأصدرت حكومة **مونيس مرسوما في28 فبراير 1911**[3]، ينص على البدئ في تسجيل الجزائريين البالغين 18 سنة وذلك بقصد تجنيدهم في الجيش الفرنسي.

وقد أثار هذا القرار غيظ وتذمر الجزائريين المسلمين الذين دأبت السلطات الفرنسية على احتقارهم وتجريدهم من حقوقهم السياسية بدعوى أنهم مسلمون ولا يتخلون عن دينهم وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم ثم تأتي نفس السلطات وتفرض عليهم في نفس الوقت أن ينخرطوا في جيش هذه الدولة التي تضطهدهم في بلدهم ويدافعوا عنها[4]، فيما إعتبره المستوطنون مقدمة لحصول المسلمين على الحقوق السياسية وحق المواطنة.

---

[1]– رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 69.

[2]– يحي بوعزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830– 1954)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2004، ص 56.

[3]– حياة ثابتي: موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912–1914، مجلة الآداب، ع13، ديسمبر 2007، عمالة وهران نموذجا، ص ص، 204– 205.

[4]– علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 469.

وعندما بدأت بوادر الحرب العالمية الأولى، ضغط المستوطنون على فرنسا حتى أصدرت قرار فرض التجنيد الإجباري على الشبان الأهالي زاعمة أنها تحقق المساواة بينهم وبين الأوروبيين، ولكن في الواجبات فقط دون حقوق[1].

وبالفعل صدر قانون بتاريخ 03 فيفري 1912 والذي نص على تجنيد الشبان الجزائريين البالغة أعمارهم 18 سنة وتكون مدة الخدمة العسكرية 03 سنوات وتقديم منحة للمجند قدرها 150 فرنك ويمكن تعويض شخص بآخر مقابل مبلغ من المال يدفعه له المجند الأصلي[2].

حيث جندت فرنسا ما يزيد عن 400 ألف جزائري في ميادين القتال ولخدمة أغراض الحرب في المصانع والمزارع والمناجم[3].

وحتى تغطي فرنسا أهدافها واقناع الأهالي بحسن نيتها، أصدرت عدد من القوانين والتشريعات فيما بين 1908 – 1914 لتخفيف عسف القوانين الزجرية عليهم ومنها:

– إعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق القوانين الزجرية عليهم.

–إلغاء كثير من المخالفات التي تستلزم دفع الغرامات.

– رفع النواب الأهالي في مجالس العمالات إلى الثلث والسماح لهم بالمشاركة في إنتخاب شيوخ البلديات.

– إلغاء رخصة التنقل داخل الجزائر ومع فرنسا[4].

غير أن الأهالي لم تطل عليهم هذه الحيل، والإجراءات واستنكروا قرار التجنيد الإجباري، وأفتى بعض علمائهم بكفر الذين يموتون من أبنائهم في الجيش الفرنسي، تحت

---

[1]– صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة (محاضرات ألقاها الدكتور صلاح العقاد على الطلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية) وملحق بها الترجمة العربية لإتفاقيات إيفيان 1963– 1964، ص 49.

[2]– رابح لونيسي : تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 237.

[3]– منتدى سور الأزبكية، اتحاد المغرب العربي: الوحدة التاريخية والجغرافية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات المتحدة، يونيو 2001، ص 56.www.books4all.net

[4]– يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص ص، 44– 45.

– أنظر الملحق رقم (05)، ص71.

العلم الأوروبي واعتبروا الجزائر كفر، وقرر الكثير منهم مغادرتها إلى دار الاسلام فظهرت هجرة شبه جماعية لكثير من المدن الجزائرية إلى المشرق خاصة بلاد الشام وتركيا[1].

وشهدت مدينة تلمسان سنة 1911 هجرة جماعية خطيرة نحو المغرب الأقصى والشام تعبيرا عن رفضهم للتجنيد الإجباري ومعاناتهم، حيث ابتدأت سرا في الشهر الأول من نفس السنة، إلا أنها أخذت طابعا خطيرا في النصف الثاني من شهر سبتمبر والنصف الأول من شهر أكتوبر، حيث غادر المدينة ما يقارب 1200 نسمة[2]، وانتشرت عدوى الهجرة بحيث تذكر بعض الإحصائيات أن حوالي 800 عائلة غادرتها إلى المشرق وتليها معسكر، بلعباس، سطيف، برج بوعريريج[3].

حيث أصدر الحاكم العام بالجزائر إلى السلطات المدنية والعسكرية أمر يمنع العائلات الجزائرية من مغادرة البلاد ومراقبة الحدود ليلا ونهارا، وقد فضل بعض الجزائريين الهجرة إلى فرنسا وهذا ما أثار قلق السلطة الفرنسية مما صعب عليهم مراقبتهم لهذا رأت ضرورة التحكم ومراقبة الهجرة بشكل يخدم مصالح فرنسا[4].

اختلفت الدراسات التاريخية والرسمية الحكومية حول عدد العائلات والأفراد الجزائرية الذين هاجروا سواء إلى المغرب 2000 جزائري أو تونس والمشرق العربي حوالي 5330[5]، وأما بالنسبة للجزائريين الذين هاجروا إلى فرنسا 1900- 1914م حوالي 10 آلاف مهاجر وحوالي نصف العدد هاجر ما بين عامي 1912 – 1914 إذ أنهم ظلوا يهاجرون نظرا لعدم تغيير الوضع في الجزائر إلى الأحسن بل بالعكس تواصل التعسف والظلم الإستعماري[6].

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 45.

[2]- صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط6، مزومنق، مكتبة الانجلو مصرية ،1993، ص 289.

[3]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 45.

[4]- حياة ثابتي،المرجع السابق، ص 211.

[5]- رابح لونيسي، المرجع السابق، 238.

[6]- حياة ثابتي، المرجع السابق، ص 510.

أما بخصوص ردود الفعل المتوقعة من سكان الأهالي حيال قضية التجنيد:

موقف النخبة: حيث أثار هذا الأخير سخطا عظيما في كافة أنحاء البلاد حيث تصدى له الجزائريون وفي مقدمتهم العلماء والمثقفون كونهم يسخرهم للدفاع عن الدولة[1]، وقد كان على رأس هذه المطالب التخلي عن فكرة التجنيد الإجباري للجزائريين في الجيش الفرنسي، فقد اتخذ البرلمان الفرنسي في النهاية[2]، يوم الثالث من شهر فبراير– شباط 1912 قرارا بإجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين، وكان كما هو متوقع آنذاك– بهذا القرار صدى عميق تفجرت منه الحالة في الجزائر[3].

حيث قامت هذه النخبة بمراسلة الصحافة الأجنبية[4] خارج الوطن فقد بعث هؤلاء عريضة هامة إلى "**حكومة الجمهورية والمجلس الوطني الفرنسي**"، وقد عبروا فيها على أن قانون التجنيد الإجباري الصادر في فيفري (شباط) من نفس العام كان:

أولا: معاديا للديمقراطية لأنه كان مطبقا على الفقراء فقط[5].

ثانيا: مهينا للجزائريين لأنه وعدهم تعويضا قدره (250 فركا) وهو تعويض جعلهم يشعرون بأنهم كانوا مرتزقة" لا جنودا. " بفخر واحترام"

ثالثا: غير عادل لأنه جعل الجزائريين يعملون في الخدمة العسكرية ثلاث سنوات بدل سنتين مثل الفرنسيين كما أن ذلك التعاون كان غير عادل لأنه فرض على الجزائريين حملا جديدا

[1]– رابح لونيسي، المرجع السابق ، ص 238.

[2]– محمد قنانش، محفوظ قداش: نجم الشمال الإفريقي 1937– 1926، ديوان المطبوعات الجامعية، ص ص 14– 15.

[3]– أحمد اسماعيل راشد، المرجع السابق، ص 148.

[4]– شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 743.

[5]– عبد الرحمن بن براهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920 – 1936، 1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 33.

دون أن يعطيهم الحقوق السياسية والمدنية التي هي ضرورية ولا إستغناء عنها[1]. اما **موقف الشعب الجزائري**[2]: فقد قابل هذا القرار حملات من الإحتجاج ومظاهرات ساحقة ومقاومة عنيفة، وعرائض بتوقيع السكان في كل ناحية، زيادة على الكتابة في الجرائد وتوزيع المنشورات[3].

وفي هذا الشأن يذكر بعض العامة:" **إذا كانت فرنسا أخذت منا أحوالنا، فلن تستطيع أن تأخذ منا أبنائنا**"[4].

[1]– عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 36.

[2]– عبد الرحمن بن براهيم بن العقون، المرجع نفسه، ص 33.

[3]– فرحات عباس : ليل الإستعمار، نقله للعربية أبو بكر رحال، نقح ،تر: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005، ص 94.

[4]– فركوس صالح: تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 222.

خاتمـــــــة

من خلال استعراضنا لموضوع واقع المجتمع الجزائري إبان الجمهورية الفرنسية الثالثة 1871-1940 توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

1- أن السياسة الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة عملت على خدمة المستوطنين الذين تفننوا في إستقلال الجزائريين لذا كانت هذه السياسة وخيمة بالنسبة للجزائريين.

2- حرمان الجزائريين من التعليم لأن الفرنسيين كانوا يعتقدون أن التعليم يخلق الوعي واليقظة ومقاومة الإستعمار والمطالبة بالحقوق السياسية لهذا كانوا يتذرعون بالحجج لهذا ظل العديد من الأطفال الجزائريين بدون تعليم.

3- عرف المجتمع الجزائري تدهور الأوضاع المعيشية والصحية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة نتيجة إنعدام وسائل الرعاية الصحية.

4- أدركت السلطات الفرنسية مدى أهمية ومكانة الأسرة الجزائرية في المجتمع لذلك عملت على استدراجها وتوظيفها كأداة للتغلغل في المجتمع الجزائري المسلم سعيا منها في التأثير على عاداتها وتقاليدها.

5- أن السلطات الفرنسية قد اتبعت سياسة تعسفية تهدف إلى استنزاف ونهب الثروات الجزائرية من خلال إصدار مجموعة من القوانين الجائزة والممارسات العميقة في حق الشعب الجزائري الأعزل.

6- أدى إعتماد السلطات الاستعمارية على مصادرة الأراضي إلى تفكيك المجتمع الجزائري عن طريق تكوين الملكية الفردية.

7- أن السياسة الاستيطانية نجحت في تحقيق أهدافها في المجال الاجتماعي وذلك بتحطيم التوازن الاجتماعي الذي كان قائما.

8- كان قانون الأهالي من أقصى السياسات الردعية بحق المسلمين الجزائريين من خلال حرمانهم من أبسط الحقوق التي تكلفها القيم الإنسانية.

9- استعملت الإدارة الاستعمارية سياسة القهر والزجر عن طريق إصدار قانون التجنيد الإجباري الذي أثار سخطا عظيما في كافة أنحاء البلاد لذلك تصدى له الجزائريون.

الملاحق

الملحق رقم (01): صورة كريميو[1]

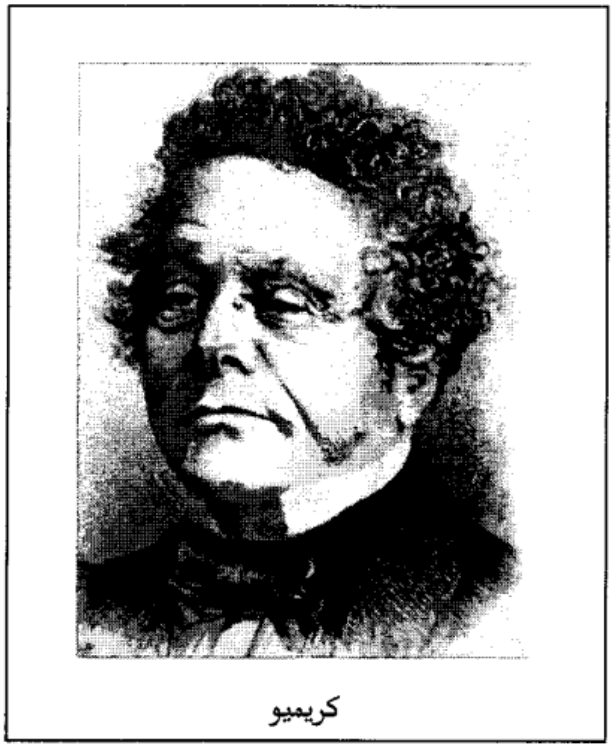

كريميو

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص241.

الملحق رقم (02): صورة لجامعة الجزائر [1]

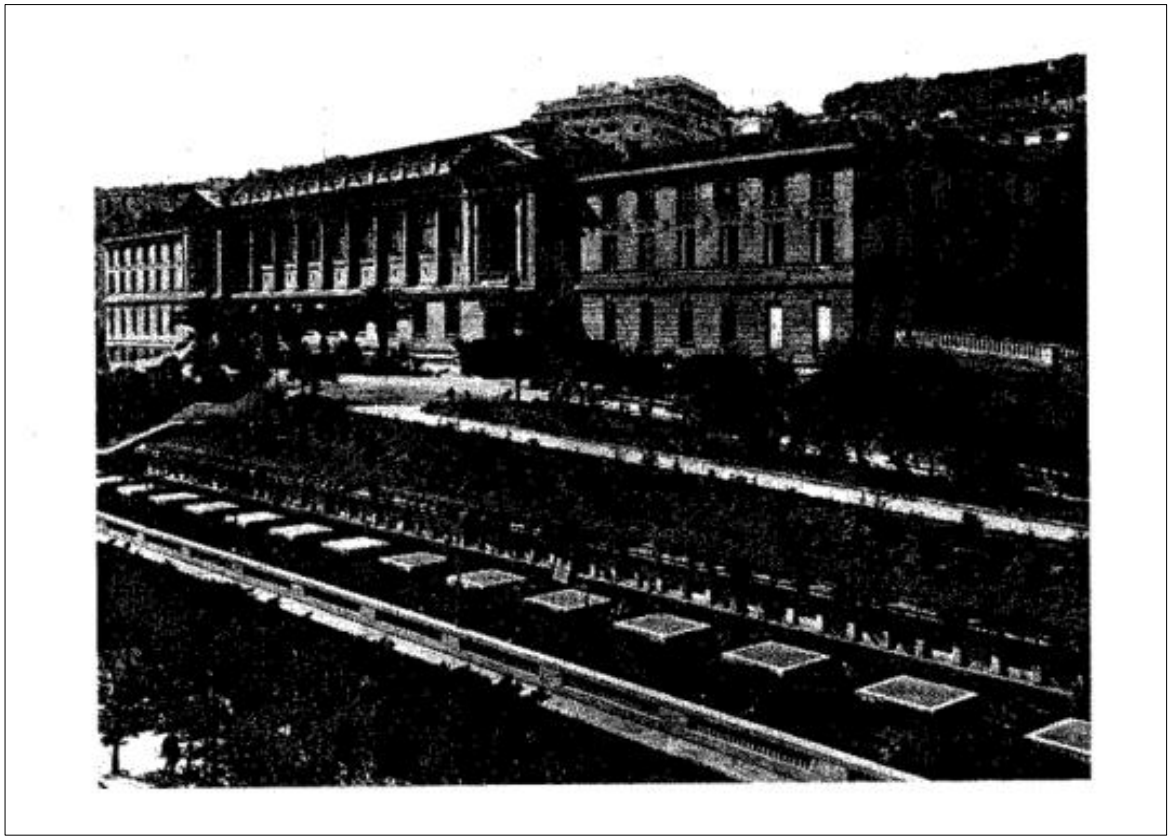

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص287

الملحق رقم (03): وصول المستوطنين

من الألزاس إلى قسنطينة 1871 [1]

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص291.

الملحق رقم (04): قرية ببلاد القبائل استقر بها المستوطنون القادمون من الألزاس واللورين-1875 [1]

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص261.

الملحق رقم (05): مجندون جزائريون ابان الحرب العالمية الأولى أكتوبر 1917 [1]

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص324.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمـــــراجع:

1- المصادر:

أ- المصادر باللغة العربية

01. أحمد طالب إبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج3، ط، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1997.
02. حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تق، تع، تح: محمد العربي الزبيري، إص: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP 2005.
03. عباس فرحات: ليل الإستعمار، نقله للعربية أبو بكر رحال، نقح ،تر: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005.
04. عبد الرحمن بن براهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920 – 1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
05. المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.

ب- المصادر باللغة الأجنبية :

01. Charles Rebert Ageron, Les Algeriens musulmane et la France – 1871/1919. ET 2..paris P. U. f 1968

2- المراجع:

01. أحميدة عميراوي: آثار سياسية الإستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، أعضاء المشروع: زاوية سليم ، زغداوي محمد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
02. أحميدة عميراوي: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة، 1426، 2005.
03. إدريس خضر: البحث في تاريخ الجزائر (1830-1962)، ج1، دار الغرب ،2005.
04. الاشرف مصطفى: الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007.
05. أندري شارل جوليان: تاريخ الجزائر المعاصر الغزو بداية الإستعمار (1827، 1871)، تر: جمال فاطمي، نادية الأزرق، فتحي سعيدي، حسين قرين، مرعياش سلمان،مج2 ،دار الأمة، الجزائر، 2013.

06. بلاشـي نبيـل أحمـد: الإتجـاه العربـي الإسـلامي ودوره فـي تحريـر الجزائـر، الهيئـة المصـرية العامـة للكتاب،1990.
07. بن أشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830- 1962، تر: نخبة من الأساتذة، مر: عبد السلام شحاذة، دققه وأشرف عليه: محمد يحي ربيع، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1979.
08. بن حمد العويسي عبد الله: مالك بن نبي حياته وفكره، ط ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر هذا الكتاب رسالة ماجيستير في الثقافة الإسلامية نوقشت بتاريخ 29/ 05/ 1405 هـ وأجيزت بتقدير ممتاز، لبنان ، 2012.
09. بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، ج2 ، 2008.
10. بـن يوسـف عبـاس كبيـر ، محمـد بوشـاقور: تـاريخ الجزائـر مـن العهـد القـديم إلـى 1954، مـوفم للنشـر، الجزائر، 2009.
11. بوحـوش عمـار: التـاريخ السياسـي للجزائـر مـن بدايـة ولغايـة 1962، ط، دار الغـرب الإسـلامي، بيـروت، 1997.
12. بوطيبي محمد: دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية ما بين 1900-1930 ،ج1، دار الهدى، الجزائر، 2012.
13. بوعزة بوضرساية ، مريم صغير وآخرون: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، ط خ، منشـورات المركـز الـوطني للدراسـات والبحـث فـي الحركـة الوطنيـة وثـورة نـوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، 2007.
14. بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930) وإنعكاساتها على المغرب العربي، ج2، دار الحكمة ، الجزائر، 2010.
15. بوعزيز يحي: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830- 1954)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2004.
16. بوعزيز يحي: سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
17. بوعزيز يحي: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج1 ، دار الهدى، الجزائر، 2013
18. جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر: فيصل عباس، مر: خليل أحمد خليل، ط، دار الحداثة، لبنان،1981.
19. جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر والمغرب العربي،ج1، تر: فضيلة الحكيم ، فيصل عباس، ذاكرة الناس، 2013.
20. حافظ حمدي، محمود الشرقاوي، الجزائريين الأمس والغد.

21. حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد، الصالح المثلوثي، موفم للنشر، 1994.
22. حمادي عبد الله: الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962" مشارب ثقافية وايديولوجية"، المؤتمر الرابع للإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بئر الباي من 26 جويلية إلى غرة أوت 1960، ط2، منق ومز، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1995.
23. خنوف علي: السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري "نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي"، الميزان للنشر والطباعة، مطبعة العناصر، الجزائر.
24. دسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918- 1938)، منشأة المعارف، الإسكندرية،2001.
25. راشد أحمد اسماعيل: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا، ط، دار النهضة العربية، 2004- 1425، لبنان.
26. روبير شارل أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)، ج2، تر: م حاج مسعود، ع بلعريبي، دار الرئد للكتاب، الجزائر،2007.
27. روبير شارل أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من إنتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج2، تر:محمد حمداوي، ابراهيم صحراوي، دار الأمة الجزائر2013.
28. روبير شارل أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط، منشورات عويدات، بيروت، باريس 1982.
29. الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط، 1404 هـ، 1984.
30. زوزو عبد الحميد: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، ط، دار هومة، الجزائر، 2009.
31. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1900 – 1939، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1992.
32. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، ط4، منق، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،1992.
33. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي 1954 – 1962، ج10، دار البصائر، الجزائر
34. سعدي عثمان: الجزائر في التاريخ، ط ، دار الأمة ، الجزائر، 2013.
35. سماتي محفوظ: الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير بياتي، عبد العزيز بو شعيب، منشورات دحلب،2007.
36. الصلابي علي محمد محمد: سيرة الأمير عبد القادر قائد رباني ومجاهد إسلامي وهو قسم من كتاب كفاح الشعب الجزائري ضد الإحتلال الفرنسي، دار المعرفة، لبنان.
37. عاشوراكس أحمد محمد: صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الإستعمار الفرنسي الإستيطاني 1500-1962، ط، منشورات المؤسسة العامة للثقافة ، 2009.

38. عباد صالح: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870–1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1984.
39. عدي الهواري: الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830–1960، ط، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983.
40. العربي منور: تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر.
41. العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط6، مزو منق، مكتبة الانجلو مصرية ،1993.
42 عمورة عمار: الموجز في تاريخ الجزائر، ط، دار ريحانة، الجزائر، 2000.
43. عوض صالح: معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989.
44. عيساوي أحمد: مدخل إلى التاريخ الجزائر الحديث، ط، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2014.
45. فركوس صالح: إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر، دار البصائر الجديدة ، الجزائر، 2013.
46. فركوس صالح: الوجيز في تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الإستقلال (814 ق م، 1962م)، مطبعة المعارف، 2015.
47. فركوس صالح: شهادة ايداع مشروع بحث في إطار البرنامج الوطني للبحث: التشريعات المنظمة للإستيطان الإستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، الأعضاء : صالح فركوس، محمد شرقي، رمضان بورغدة، العياشي روابحي، قاسمي يوسف ،عبد المالك سلاطنية، قالمة،2010/121.
48. فريمو جاك: فرنسا والإسلام من نابليون إلى ميتران، تر:هاشم صالح، ط، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1991.
49. فوزية بريون: مالك بن نبي عصره وحياته ونظريته في الحضارة، ط ، دار الفكر، دمشق، 2010.
50. قاصدي محمد السعيد: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1962– 1830)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
51. قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية 1919–1939، ج1، تر: أحمد بن البار، ط، دار الأمة، 2011.
52. قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
53. قنانش محمد ، محفوظ قداش: نجم الشمال الإفريقي 1937– 1926، ديوان المطبوعات الجامعية.
54. كميل ريسيلير: السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها (1962، 1830) (تعليقات جزائرية على شبه اعتراف فرنسي)، تر: نذير طيار، ط ، دار كتابات جديدة للنشر الالكتروني، اغسطس ،2016
55. لونيسي رابح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر (183–189)، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2010.
56. محساس أحمد: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود، محمد عباس، القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

57. مرتاض عبد الملك، نهضة الأدب العربي المعاصر في الجزائر 1925، 1954، ط2، النهضة الفكرية، النهضة الصحفية والأدبية، النهضة التاريخية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
58. مزيان سعدي: السياسة الإستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871-1914م)،ج2، وزارة الثقافة، الجزائر.
59. معوشي آمال: يهود الجزائر والإحتلال الفرنسي (1830-1870)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، 2013. مياسي ابراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830- 1962، دار هومة، الجزائر، 2002 .
60. النجار حسين فوزي: انتصار الجزائر، مر: (أ.ش)، 1962.
61. ياغي إسماعيل أحمد ، محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (قارة إفريقية) ،ج2 ، دار المريخ، السعودية، 1993.

3- الأطروحات :

01. حياة ثابتي: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929-1954م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، شعبة التاريخ ، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- ، 1431-1432هـ/2010-2011م.
02. شاوش أخوان جهيدة: واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتورة العلوم في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
03. صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930)، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ و علم الاثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013-2014
04. عبد القادر خليفي: أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر 1899-1983، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والأثار، جامعة منتوري، قسنطينة ، 1427هـ 1428هـ/ 2006م-2007م.
05. عز الدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، 2009- 2010.
06. محمد قريشي: الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثاني إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001- 2002.
07. مراد بوعياش : الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية (1919، 1962)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية "فرع التنظيم السياسي والإداري"، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2010- 2011.

4- المجلات:

01. بوجمعة أكرم : أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين، ع28، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية جامعة بابل كلية العلوم، الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر، 2016.
02. بورغدة رمضان: جوانب من تطور السياسية القضائية الفرنسية الجزائر خلال الفترة 1830-1892 ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة (الجزائر)، جانفي 2009.
03. تابتي حياة: موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1914، مجلة الآداب، ع13، ديسمبر 2007، عمالة وهران نموذجا.
04. حوري آسيا بلحسين: وضعية التعليم الجزائري غداة الإحتلال الفرنسي، ع7، ديسمبر 2011، دراسات نفسية وتربوية ، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
05. دحدي سعود: ثورة الشريف محمد بن عبد الله في الصحراء الجزائرية،ع1، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، يونيو 2010، دورية أكاديمية محكمة تعنى بدراسات والبحوث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المركز الجامعي الوادي.
06. شكدام كاثرين: ظهور الجمهورية الفرنسية 1870-1958، مركز البيبان للدراسات والتخطيط ، 2018
07. صاحب منعم اسامة: الاوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الفرنسية 1830-1962ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ،ع3 ،مج4 ،جامعة بابل/ مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية.
08. عريق لطيفة ، فتيحة بنار: التأمينات الإجتماعية للأسرة الجزائرية على ضوء النصوص التشريعية والتنظيمية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، دورية فصلية للأكاديمية محكمة تعنى بالدراسات والبحوث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع5، الوادي، رمضان1437هـ - جوان 2015.
09. مطمر محمد العيد: التنظيم الإداري في عهد الإحتلال الفرنسي وأثره على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس، مجلة العلوم الإنسانية، ع4، قسم علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
10. ولد النبية كريم: سياسة الإخضاع وقوانين الانديجينا من خلال أرشيف الإدارة الإستعمارية في الجزائر، جامعة الجيلالي ليابس (سيدي بلعباس، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع2، ديسمبر 2011، دورية أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات والبحوث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، الوادي.

5- الملتقيات والندوات:

أ- الندوات

01. منتدى سور الأزبكية، اتحاد المغرب العربي: الوحدة التاريخية والجغرافية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات المتحدة، يونيو 2001 ، www.books4 all.net
02. الندوة العلمية الأولى، الطاهر العمري: الإستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية الجزائرية إلى النهاية القرن التاسع عشر، آليات استعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، مخبر البحث في الدراسات الاوروبية والإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، مكتبة طريق العلم ، العلمية الأولى في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية دار الهدى ، قسنطينة. books4 arab.com

ب-الملتقيات

01. الطاهر ملاخسو: أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر ،قسنطينة، 16-17 مارس2005، منشوارات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007

الفهرس

الفهرس

العناوين	الصفحة
مقدمة	أ...د
الفصل الأول: الواقع الإجتماعي عشية قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.	
المبحث الأول: القوانين الخاصة بالإمبراطورية الفرنسية الثانية.	6
المبحث الثاني: سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية.	11
المبحث الثالث: ظروف قيام نظام الحكم المدني.	13
المبحث الرابع: قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.	16
الفصل الثاني: الأوضاع الإجتماعية في الجزائر خلال الحكم المدني.	
المبحث الأول: الحالة الديمغرافية في الجزائر.	21
المبحث الثاني: التعليم.	23
المبحث الثالث: الصحة.	30
الفصل الثالث: المجتمع الجزائري ومكوناته خلال 1871 – 1940.	
المبحث الأول: مكونات المجتمع الجزائري (الأسرة، القبيلة، العشيرة، العرش).	35
المبحث الثاني: القوانين التي فرضتها الجمهورية الثالثة لتفكيك المجتمع.	38
المبحث الثالث: تفكيك الملكية الجماعية.	46
الفصل الرابع: السياسة الفرنسية لتفكيك المجتمع الجزائري.	
المبحث الأول: سياسة الاستيطان.	51
المبحث الثاني: قانون الأهالي (الأنديجينا) 1881.	54
المبحث الثالث: التجنيد الإجباري 1912.	58
خاتمة.	64
الملاحق.	67
قائمة المصادر المراجع.	73
فهـــرس.	80